

2017

عبد القادر أسماعيل البستاني ودوره السياسي والفكري 1979-1907

د. سيف عدنان ارحيم
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

1979-1907 "عبد القادر أسماعيل البستاني ودوره السياسي والفكري" Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal: Vol. 13: Iss. 1, Article 10.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol13/iss1/10>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

عبد القادر أسماعيل البستاني ودوره السياسي والفكري 1979-1907

د. سيف عدنان ارحيم
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الملخص

ان الكتابة عن الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية بيد من مسلمات البحث العلمي وهذا يعود بطبيعة الحال الى اهمية تلك الشخصية من عدمه والشخصية موضوع بحث تعد من الشخصيات السياسية المهمة التي ادت دور مهم في الحياة السياسية العراقية، لاسيما في ظل ظهور الوعي الفكري الاشتراكي في المجتمع العراقي والتبشير بأراء هذا الفكر الجديد الذي يناقض الافكار السائدة في المجتمع العراقي المحافظ.

وقسم الباحث الموضوع الى التسلسل الزمني التاريخي منذ نشأة عبد القادر اسماعيل البستاني وتعليمه والظروف الاجتماعية المحيطة به وصولاً الى دور المحيط الطلابي الذي كان له الاثر الفاعل في تبني الفكر اذي حمله البستاني لعقود فيما بعد حتى وفاته 1979.

Abstract

Writing about political, social and cultural figures is described as one of the assumptive matters in the scientific research. Besides, this depends on the fact the figure in question is important or not. The case study of the current research is one of the important political figures that played a major role in the political life of Iraq, especially in the light of social and intellectual awareness appearance in the Iraqi society and calling for the visions of this new thought which contradicts the mainstream ones in the conservative Iraqi society.

And the researcher divided the subject chronologically since the beginning of Ismael AL-Bustani life, his education and the surrounding environment of his life. Then, it dealt with his role in the students' environment that had an active role in adopting the thought that AL-Bustani called for decades until his death in 1979.

١١

ان الكتابة عن الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية يعد من مسلمات البحث العلمي وهذا يعود بطبيعة الحال الى اهمية تلك الشخصية من عدمه والشخصية موضوعة البحث تعد من الشخصيات السياسية المهمة التي ادت دور مهم في الحياة السياسية العراقية، لاسيما في ظل ظهور الوعي الفكري الاشتراكي في المجتمع العراقي والتبشير باراء هذا الفكر الجديد الذي يناقض الافكار السائدة في المجتمع العراقي المحافظ.

وقسم الباحث الموضوع الى التسلسل الزمني التاريخي منذ نشأة عبدالقادر اسماعيل البستاني وتعليمه والظروف الاجتماعية المحيطة به وصولا الى دور المحيط الطلابي الذي كان له الاثر الفاعل في تبني الفكر اذي حمله البستاني لعقود فيما بعد حتى وفاته 1979.

واعتمد الباحث على مصادر متنوعة من بينها وثائق مديرية الامن العامة والملف الشخصية المحفوظة في نقابة المحامين والتي حملت في ثناياها الوثائق الشخصية للبستاني بل وحتى قرارات الحكم الصادرة بحق البستاني من قبل المجلس العرفي العسكري، وكان للمصادر العربية والمعرية اهمية لا تقل عن الوثائق لان بعضها كان من جيل البستاني نفسه لتسلط الضوء على النشاط السياسي والفكري للبستاني منذ بداية الثلاثينيات وحتى اعتقاله فيما بعد في عام 1963.

عبدالقادر أسماعيل البستاني ودوره الفكري والسياسي 1907-1979

هو عبد القادر بن الحاج إسماعيل بن الحاج حقي ولد في بغداد الأول من تموز 1907⁽¹⁾، من أم عربية وأب من أصل هندي⁽²⁾، فقد كان جد عبدالقادر قد جاء من الهند وسكن منطقة (فضوة عرب) وهي المنطقة المجاورة لمنطقة باب الشيخ ببغداد، كأحد مريدي الطريقة القادرية، وفي خضم تلك الظروف تزوج إسماعيل من والدته عبدالقادر فأنجبت أربعة أشقاء هم كل عبدالجليل يوسف وعبدالله⁽³⁾، الأستاذ في كلية الحقوق والدكتور عبدالحמיד⁽⁴⁾، وثلاث شقيقات هن كل من عفيفة وبثينة ومنيرة⁽⁵⁾.

نشأ عبدالقادر أسماعيل في بيت حرفي يمتن أفراد الأسرة مهنة الخياطة والتطريز وسط محلة باب الشيخ⁽⁶⁾، المنطقة الشعبية التي تعج بمختلف زوار البلدان العربية والإسلامية، عمل والده وكيلاً لدى (ال النقيب) في بستانهم المحاذي لمنطقة باب الشيخ ويسمى بستان (النقرة) ومن ذلك المنصب عرفت الأسرة بالبستاني.

في تلك الأجواء البغدادية والتحويلات التي شهدتها العراق من أحداث بعد الحرب العالمية الأولى بلورت لدى عبدالقادر مفاهيم جديدة لم يكن قد شهدا من قبل ومنها الاحتلال الأنكليزي 1914 والثورة العربية الكبرى في الحجاز 1916 وثورة العشرين حزيان 1920 والتي بدورها أسهمت في بلورة حسه الوطني وزادت من عدائه للأنكليز الذين كرههم عندما رآهم يقيمون في منطقة (باب الشيخ) بعد سقوط بغداد بأيديهم⁽⁷⁾، وأسلوب تعاملهم فغضب من تصرفات الأنكليز وهو في السنة العاشرة من عمره عندما رأى جنود الاحتلال يرمون "البسكويت للكلاب وهم يدفون بإحذيتهم الثقيلة المسمرة أرض العراق"⁽⁸⁾، لكون دخول الأنكليز وأد لديه كفاحين للعراق، فأخذ والآخرون من الصغار بمضايقة بعض الجنود الأنكليز الذين كانوا قد أقاموا في منطقته وذلك بالأساليب البدائية التي كانت تهدي عقولهم آنذاك⁽⁹⁾.

وفي ظل تلك التحويلات الطارئة ولدت لدى عبدالقادر قناعات احتجاجية بل يمكن تسميتها بنشاطات تحريضية ضد الوضع المتردي في مدرسته الابتدائية من خلال تقديمه مع زملائه بمذكره الى ناظر المعارف (الميجر بومن) تطالب بتغيير مدير مدرسة العوينة الابتدائية لقصوره في إداء وأجباته مما حد بالميجر بومن بطرد عبدالقادر من المدرسة لاتهامه بالتحريض والعصيان ولكنه سرعان ماعد الى المدرسة بتوسط أسرة النقيب⁽¹⁰⁾، وتعود هذه الوساطة لكون والده كما ذكر آنفاً يعمل وكيلاً لدى تلك الأسرة.

وكان عبدالقادر أسماعيل شأنه شأن معاصريه من جيله متأثراً بالأفكار الاشتراكية التي بدأت تلقي بظلالها على شعوب الشرق من خلال وقوف الحكومة السوفيتية الى جانب شعوب المشرق المرهقة تحت نير الرأسمالية والاستعمار⁽¹¹⁾، وكذلك ماحملته الشيوعية من أفكار تدعو الى الحرية والاستقلال والقضاء على الثاوث (الفقر والمرض والجوع) سيما ما تركه الوجود الاستعماري الجديد من أنكسار لدى شعوب العالم العربي بعد الأخفاق الكبير الذي وعدت به الثورة العربية الكبرى من الاستقلال، وكذلك ماحملته بعض أدبيات الثورة الاشتراكية التي بدأت تصل الى العراق وتبين موقف الثورة الاشتراكية من العرب وتحررهم⁽¹²⁾.

فيشير البستاني انه سمع اول مرة بالثورة الاشتراكية اول مرة أثناء الحرب العالمية الأولى وفي نهايتها تحديداً حين دخل "دخل والذي ذات مرة الى البيت وهو مشغول بشيء كبير فقال: لقد هجم الفقراء على الاغنياء في روسيا ولم يبق فقير، وان الحرب ستنتهي والذي عك ذلك هو البولشفيك" (13).

وساهمت ثانوية المأمونية ببغداد بدورها في صقل حسه السياسي من خلال حلقة الأصدقاء الجدد الذين يلفهم طابع الكراهية تجاه الأوضاع السائدة في العراق ومن بين هؤلاء عبدالفتاح ابراهيم الذي أسس معه جمعية سرية هدفها محاربة الاستعمار والسعي لتحقيق الامبراطورية العربية، أن نضوج عقلية عبد القادر أسماعيل تعود بالدرجة الأساس للحلقة المقربة من أصدقائه من التقدميين إضافة لعبدالفتاح ابراهيم زميلة في المدرسة فهما يرتبطان بصلات مصاهرة إضافة الى ذلك أن أبن عمته محمود أحمد المدرس (أحد أهم رواد الفكر الاشتراكي) الذي عمق من فهمه للاشتراكية كما يذكر عبدالقادر نفسه "كنت التقى به وأسمعه يتحدث عن الاشتراكية وغيرها من الأفكار التجديدية كما أنه يذكر أمامي حسين الرحال، والذي يعده المؤسس الحقيقي لجماعة الرواد" (14)، إضافة لجيل مليء بروح التمرد على التقاليد البالية للمجتمع من أمثال محمد حديد وحسين جميل الذي جمعه مع الأخير المدرسة الثانوية المركزية ببغداد وفي كلية الحقوق وأشتركا في الحركات الطلابية ذات الطابع التحرري والوطني (15).

أخذت هذه العوامل في أضواء روح التظاهر لدى عبدالقادر أسماعيل فكان للمعاهدة العراقية-البريطانية لعام 1922 ذي أثر كبير في نفس البستاني عندما أنتفض محتجاً على مدرس اللغة الأنكليزية المستر (كود اول) عندما أبدى امتعاضه من العراقيين لأنهم "يرفضون المعاهدة ومعارضتها، بينما يريد الأنكليز أن يمدونهم ويحضرهم ويعملون على تقدمهم"، ويذكر حسين جميل بصدد ذلك "نحن قررنا أن نضرب عن دخول دروسه وأعلمنا الإدارة أننا نرفض أن يدرسنا هذا المدرس بعد أن أهان العراقيين وفعلاً نجح الاضراب ونقل المدرس الى الموصل" (16).

وقد انضم في بواكير حياته مع أقرانه من جيل (رواد الاشتراكية) الاشتراكيين الى نادي "النضامن" الذي تأسس في بغداد 1926-1928 برئاسة يوسف زينل مدرس الكيمياء في الثانوية المركزية وأصبح هذا النادي مكان يتابع فيه الشباب ماتنتشره الصحافة العربية والعالمية ويسمعون الى أخبار المعارضة العراقية ويناقشون فيه مايدور في العراق إجتذب الى هذا الناي جيل من الشباب الذي عاصروا البستاني كل من (عزيز شريف، عبدالفتاح ابراهيم، عاصم فليح، جميل توما، زكي خيرى، عزيز حسن، حسين جميل، رشيد مطلق) وغيرهم من الشباب (17).

قضية أنيس النصولي

بعد تشكيل الحكومة العراقية في الثالث والعشرين من آب 1921 بدأت الحكومة من جانبها لاستقدام مجموعة من المدرسين العرب لسد النقص الحاصل في الكوادر التدريسية وكان لهؤلاء الأساتذة تأثير واضح على عقول الطلبة لما يحمله هؤلاء الأساتذة من أفكار بين الميول القومية واليسارية، وأنعكاسات تلك الأفكار على الطلبة ومن بينها قصة أنيس النصولي أستاذ التاريخ في المدرسة الثانوية عندما طبع كتاب

يتناول تأريخ الدولة الأموية في الشام حيث كتب منتقداً بعض الطقوس التي يمارسها أتباع المذهب الجعفري منها لطم الصدور بالأيدي وشج الرؤوس بالحديد وقال لعل العلم يعيدهم في المستقبل عن هذه العادة"، أعتبرها أتباع المذهب الجعفري تسيء لهم (18).
فأثارت تلك الحادثة موجه من الأستكار الشعبي وقدم لفيف من الطلبة ورجال الدين بضرورة فصل النصولي عن وظيفته، ولكن في الطرف الآخر كان هناك مجموعة من الطلبة والمتقنين من دافع عن النصولي وعن حرية الفكر ومن بينهم عبدالقادر اسماعيل الذي أحتج على قرار وزارة المعارف بفصل النصولي وهذا الموقف ترتب عليه طرده من صفوف الدراسة بعد توقيعه على مذكرة احتجاجية لوزارة المعارف في الثلاثين من كانون الاول 1927، مما دفعه مع زملائه المفصولين أن ينظموا مظاهرة احتجاجية بينوا فيها أن المظاهرة لم يقصد بها المس بمشاعر الطوائف المختلفة بل الحفاظ على حق حرية الطلاب (19).

وبدأت المظاهرة الإحتجاجية في جانب الكرخ تمهيداً للتوجه صوب وزارة المعارف فتكلم بعض الطلاب في المجتمعين أنتصاراً لحرية الفكر والبحث العلمي وقالوا أن قرار فصله يهدر هذه الحرية وطالبوا بإلغاء قرار فصل النصولي (20)، وكان من بين الذين قادوا المظاهرة البستاني وحسين جميل و خليل كنه وجميل عبد الوهاب (21).

وهذا مادفع وزارة المعارف للتدخل لفض تلك المعارضة التي تسببت بلغط حكومي وشعبي لكونها تعبر عن أول تحدي من جانب الطلبة تجاهه الحكومة من جهة ومن جانب المجتمع العراقي المحافظ الذي ثار من جانبه لنشر ذلك الكتاب ومن يتصدى له من المدافعين وبهذا كانت حصة البستاني من المظاهرة الطرد من المدرسة الثانوية (22)، في كانون الثاني 1927 حيث كان العراق يعد لانتخابات نيابية فطالبوا رئيس الوزراء جعفر العسكري بإلغاء أمر طرد الطلاب والجرائد الوطنية ساندتها مثل جريدة "الأستقلال"، لاسيما تعاطف الرأي العام مع المفصولين (23).

وبهذا ترسخت لدى البستاني روح الدفاع عن حرية الفكر في ظل مجتمع محافظ يلفه أنعدام التعليم في ظل الوضع الاجتماعي الذي يعيشه العراق بسبب الحروب والأحتلال ومرافقه من تأثيرات اجتماعية يعد الكثيرون أن نشر مثل تلك الأفكار تفسد عقول المسلمين.

زيارة الفريد موند

وما أن ينتهي البستاني من مواجهه ليتحول لمواجهة أخرى هذه المرة ليس بسبب الدفاع عن الأفكار وإنما ضد زيارة الزعيم الصهيوني الفريد موند في عام 1928 المقررة للعراق، وهو بهذا يحمل إضافة لأفكاره الاشتراكية فأقضية فلسطين لم تكن غائبة عن فكره فساهم في المظاهرات التي نظمت في بغداد في الثامن من شباط 1928، فبصدد الإعداد لتلك المظاهرة يذكر حسين جميل انه بعد سماعه نبأ زيارة الفريد موند الى بغداد حتى توجهت لعبدالقادر اسماعيل وسألتة عن رأيه بالتظاهر احتجاجاً عليها وشجياً للحركة الصهيونية بعمومها فأيد عبدالقادر الفكرة..، وذهبت وعبدالقادر اسماعيل الى الخطاط جلال وكان دكانه قريباً من المدرسة الثانوية مقابل مديرية شرطة لواء بغداد، وقبل موعد المظاهرة تسلمت وعبدالقادر الشعارات من الخطاط (24).

وكانت الشعارات تعبر عن حس قومي في حقيقتها لكونها تنادي بـ"ليسقط وعد بفلور" و"يحيا الاتحاد العربي ولتسقط الصهيونية" وبيت المقدس عربية" وغير ذلك من شعارات تدعو لمقاومة الصهيونية⁽²⁵⁾.

وفي السياق نفسه، يذكر حسين جميل عن دور عبد القادر في المظاهرات.. كنا أنا وعبد القادر أسماعيل طلاباً في الحقوق وبسبب دورنا في الحركات الطلابية في الثانوية أصبحنا على علاقة وثيقة مع الطلاب الواعين وكانوا ينظرون إلينا نظرة متميزة عن الطلاب الآخرين وبتعبير آخر كانوا يشعرون بأننا قادة للحركة الطلابية بسبب طردنا من المدرسة الثانوية⁽²⁶⁾.

وبدأت المظاهرات منذ الساعة الرابعة عصراً ليوم الثامن والعشرين من شباط 1928 بدأت تسير نحو جسر الخر في جانب الكرخ كالسيل الجارف طلاب المدارس قاطبة وفي مقدمتهم طلاب الثانوية المركزية⁽²⁷⁾. ونتيجة لحالة الغضب التي خيمت على المظاهرات المنددة بزيارة موند ولأجراء احترازي اتخذت وزارة الداخلية بدورها في مساء الثامن والعشرين من شباط إجراءات سريعة أبعدت بموجبها يوسف زينل رئيس نادي التضامن إلى الفاو (البصرة) وطردت من كلية الحقوق كل من حسين جميل، وكان نصيب البستاني كأقرانه من الطلبة المتظاهرين الذي طرد طرداً من كلية الحقوق⁽²⁸⁾، وهو لا يزال في المرحلة الأولى من دراسته⁽²⁹⁾، وبذلك كانت المظاهرة قد عبرت من خلال شعاراتها عن الشعور بالمسؤولية وعن مدى تطور الوعي بين صفوف العراقيين.

وإزاء هذا الحراك الطلابي أصدرت وزارة عبد المحسن السعدون مرسوم 13-14-15 لعام 1928 ومن أغرب ما جاء في تلك المراسيم ما جاء في المادة الأولى من المرسوم رقم 13 "إذا تحقق أن أحد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره قد اشترك في أي اجتماع غير قانوني أو اقلق أو حاول ان يقلق السلم العام بصورة او اخرى يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة بعد المعاينة الطبية على ان لا يزيد ذلك عن 25 جلده"، وكانت لهذه الإجراءات الارتجالية ردود فعل مما أسهم في تجمع لفيف من الأهالي في يوم العاشر من شباط 1928 في جامع الحيدرخانة للاحتجاج على سياسة الحكومة إزاء الطلاب المتظاهرين⁽³⁰⁾.

وبمشاركة عبد القادر البستاني في المظاهرات المنددة لزيارة موند فإن الطرد النهائي كان نصيبه لكونه تعدى الثامنة عشر ولم ينال عقوبة الجلد للعودة لمقاعد الدراسة، ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر الغت وزارة السعدون الثالثة مراسيمها الجائرة بحق الطلبة المتظاهرين في 17 مايس 1928 رغبة منها في كسب عطف الناس وودهم بعد انتفاء الغاية من صدور تلك المراسيم⁽³¹⁾، ليعود البستاني كأقرانه لمقاعد الدراسة.

بداية نشاطه السياسي العلني

وفي خضم النشاط الذي ولج في فكر عبد القادر البستاني اشترك في 29 كانون الأول 1929، مع ابراهيم صالح شكر بإصدار جريدة (المستقبل)، والتي صدر منها

تسعة أعداد فقط كان البستاني صاحب الإمتياز للأعداد الثلاث الأولى، والتي من خلالها بدأ ينشر أفكاره وطروحاته تجاه الوضع الإجتماعي العام (32).

وما أن اغلقت جريدة (المستقبل) حتى توجه البستاني بالاشتراك مع سعيد السامرائي لأصدار مجلة "الشباب" في عام 1929، ليصبح البستاني مديراً، ونشرت المجلة في غلافها الأخير إعلاناً للخياط عاصم فليح كما ذكرت أسم يوسف أفندي سلمان (فهد) بإعتباره وكيلاً للمجلة في البصرة، وهذه الدعاية لقادة شيوعيين بدأت تدور في ذهن البستاني الذي بدوره لم ينتمي لصفوف الحلقات الشيوعية بصورة رسمية (33). وأبدت مجلة "الشباب" بدورها إهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال وشكواهم فمنذ صدور عددها الأول في السادس عشر من آب 1929 قضايا الفقر والتسول ودعت الحكومة لمعالجتها (34)، وكان عبدالقادر أسماعيل يكتب في المجلة قصصاً ذات مضامين سياسية تتخذ شكل حوار بين شخصين واطر أدبية تتلى بأسلوب السرد القصصي (35)، ومنها قصة "ضحية المودة" الذي يتحدث فيها عن الواقع الذي يعيشه الفقراء ويدعو بضرورة إصلاح الوضع الفاسد حيث يتبنى فكرة يطرح فيها: "وقد وددت لو اني أستطيع توزيع الثروة بصورة عادلة فلا أترك أعين الفقراء والبؤساء تبصر الى الأغنياء وهي مستنيرة" (36)، ويبدأ بنقد الوضع القائم لاسيما فرض الضرائب المفروضة على الفقراء تحت مسمى "ظلم الجباة" يتناول فيها قصة رجل كهلاً ناحلاً نزق الأسمال يابس العود لا يمتلك سوى شاة وبقره رجلاً فظاً يوجهه بالسباب تدل ملامحه على الشراسة والجبروت الذي يدعو الرجل لدفع ضريبة الشاة، قلت مهلاً يا هذا وراع حدك ولا تبين الناس وليس لك ان تظلم احداً ولست قاضياً ولا شرطياً.. قلت يا هذا ان الحكومة ما وجدت إلا لراحة الناس وتأمين رفاههم ورغدهم وصون كرامتهم الداخلية والخارجية وحكومة لا تراعي ما ذكرت تكون طاغية غير مشروعة وللشعب أن يوقفها عند حدها ويحاسبها أموراً ولا أظنك قائل ان حكومتنا غاشمة حتى تفعل ما تشاء مستنداً عليها فسكت وسكت..، وأخبرني أذا لم يدفع هذا البائس ما تريده منه وماذا انت عامل له قال اخذه الى السجن او الجئه على الدفع ولما رأيته مصراً وجاداً في قوله وعمله أعطيته روبية فكفكف الكهل عبراته وشهق شاكراً وبينما نحن على هذه الحال اذ مرت سيارة ضخمة تقل احد الوزراء وكان معالي وزير المالية فتذكرت ما قاله عن الرخاء الشامل في العراق ثم أرجعت طرفي الى الفقير المملق وقلت هذه حال دافعي الضرائب وتلك حال من يأخذها ويتنعم بها وعند ما وصلت بتصوراتي هذا الحد ابتسمت بسمة مريرة واعدت ما قاله الجابي ولكن الكومة تريد فلوساً" (37)، وهو بهذا بدأ يوجه نقده المبطن للحكومة، وفي كتابته (مقالته) "شهيد الفقر" الذي ينتهي في مطاف الحوار الى أن "أكثرية الشعب العراقي تشقى لينعم بإتعابهم وجهودهم أناس قليلوا العدد ظلماً وعدواناً" ويدعو في ختام مقاله "أنقر هذا الحال أم تسعى لإزالته ما استطعت قلت أترك ذلك ليجب عنه شباب العراق" (38).

بعد التطورات التي رافقت تاريخ العراق المعاصر في ظل تشكيل الدولة العراقية وبداية لمرحلة جديد تنظم العلاقات بين الحكومتين العراقية والبريطانية حتى بدأت مرحلة من المفاوضات لعقد معاهدة بينهما والتي تمخض عنها معاهدة 1930 والتي

بدورها تركت أثراً عميقاً في نفوس العراقيين لكونها ربطت العراق بعجلة الأباطورية البريطانية لأمد طويل، وهذا ما حفز البستاني وجيله المواكب أمثال حسين جميل وغيرهم للتحرك بسرعة وبدأوا بعقد أجتامع للتنديد بالمعاهدة في مقهى البلدية المسماة بـ (الأوبرا) في الميدان، وحرروا منشوراً، طبع في مطبعة الأداب في شارع المتنبي (39)، دعو الجمهور الى حضوره وعلان الأضراب العام والتظاهر الذي ووجهوا نداء تحت عنوان "دعوة الى أجتامع" وقد تضمن المنشور انتقاداً للسلطة وحملها مسؤولية تردي الأوضاع في البلاد ووقع المنشور كل من حسين جميل وعبدالقادر أسماعيل وعزيز شريف (40)، وأهم ما جاء في البيان الذي كان موجهاً الى الشعب العراقي "أنت تعاني من الجوع والعري والآنكليز واتباعهم سبب جوعك وعراك وهم ينعمون بثروتك وغناك... فهذا الفقر وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة تدعوك للأضراب العام.."، والتي على أثرها حكمت محكمة جزاء بغداد في الرابع من تشرين الأول 1930 بالفصل من الكلية على كل من البستاني وفائق السامرائي و خليل كنه ومحمد يونس السبعوي وغيرهم بأحكام مختلفة (41)، وانتقلت مضاعفات ذلك الأضراب الى الأضراب الشامل في الواحد والثلاثين من حزيران 1931 لصدور قانون رسوم البلديات، والذي أنتقلت مضاعفات ذلك الأضراب الى السلطة نفسها بعد أستقالة وزير الداخلية (42)، وبهذا العمل قادت تلك المجموعة التي كان البستاني من ضمنها لقيادة الجماهير العمالية والفلاحية للدفاع عن حقوقهم التي عدوها مسلوقة منهم.

وبعد تخرجه من كلية الحقوق في عام 1930-1931 والتي منح على أثرها إجازة عمومية من قبل المحاكم المدنية العدلية في العراق لمزاولة مهنة المحاماة بموجب الإجازة المرقمة 1931/298 (43)، رفض عرض وزارة الداخلية لتسمن وظيفة رئاسة مديرية قضاء العشائر من أجل تخليه عن نشاطه السياسي (44)، وهذا يبين مدى حسه وتأثيره السياسي في المجتمع.

وبداً ينعت البستاني بالشيعوية والشعوبية فيعزز ذلك الموقف حسين جميل الذي كان ملازماً له "نعتونا بالشعوبيين لأننا لم نقل بالدولة العربية الواحدة ونحن في ذلك الوقت لم نكن نؤمن بدولة عربية واحدة وقلنا أن النظام الصحيح هو النظام الفيدرالي" (45). وفي ذلك المعتكرك الجديد بدأ البستاني مع الذين جمعتهم الرغبة في إيجاد تفسيرات ماركسية لأوضاع بلادهم السياسية والاقتصادية والإجتماعية (46)، وتحويل تلك التفسيرات الى واقع من خلال تشكيلهم لتجمع جديد يحمل أسم (جماعة الأهالي) ليتمكن هؤلاء من العمل بحرية على أرض الواقع، فلم يكن هناك شك بأن جماعة الأهالي هي أول مدرسة ديمقراطية نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية (47)، وتقدم عبدالقادر البستاني في العام 1931 وكان في مطلع شبابه الناضج، بطلب الى وزارة الداخلية لأجازة صحيفة الأهالي (48)، لتعبر عن لسان حالهم وقد صدر عددها الأول في الثاني من كانون الثاني 1932. لقد ساهمت الجريدة مساهمة حقيقة وفعالة وبوعي غائي في دعم حركة الإضراب ضد شركة الكهرباء بسبب زيادتها تسعيرة الوحدة الكهربائية في الثالث من كانون الأول من عام 1932 وقد نشرت جريدة "الأهالي" مقالاً (49)، أفتتاحياً بعنوان: "العمل مع الشعب" ووجه بأنذار الحكومة. وعندما عثرت الشرطة على منشور مطبوع

سراً ينتقد موقف الحكومة، أستدعت صاحب الأهالي ومديرها المسؤول عبدالقادر أسماعيل للتحقيق معه، بعدها أحاطت الشرطة السرية بإدارة الجريدة وتبعه توقف الجريدة عن الصدور لعدة أيام، ثم ما لبثت الحكومة حتى عطلتها لمدة شهر واحد(50). بهذا أصبحت الأهالي والعاملين عليها أكثر يسارية في أنتقادهم للحكومة لكونهم بدأوا يحرضون على المطالبة بحقوق الجماهير الكادحة.

كما سعى المنضويين تحت لواء الأهالي، إلى تحقيق الاستقلال السياسي التام للشعب العراقي، كما أنها ربطت ولأول مرة مفهوم التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا الربط قد طورت جماعة الأهالي شعار الاستقلال والسيادة الوطنية الذي نادي به وطنيو العشرينيات والذي كان في حينه مقتصرأ على شعار الاستقلال التام فحسب (51).

ومن جانب آخر، أصبحت "الأهالي" منبرأ للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين حيث بدأ البستاني يسلط الضوء تجاهه سيما من مدينة الناصرية حيث يذكر البستاني بأن أخبار الناصرية كانت "... تغذي جريدة الأهالي وتوطد شعبيتها بما تسبغه من حياة زاخرة فوارة من نشاطات الجماهير في غمرات نضالها الوطني، حيث يعيش سكانها في الصرائف المهترئة وتطوف الأزقة الضيقة المغمورة في الطين الأسن وعليها يجري صبيان وصبيات يفركون اعينهم حفاة عراة يتضورون جوعا.. احنى ظهورهم وقر العمل المضني وانحل اجسادهم الجوع واسمال بالية لا تكاد تستر العرى، هي جماع لباسهم في رمضاء الصيف وفي زمهرير الشتاء وسياط الأقطاعي تلهب اقفيتهم وتفجر منها الدماء" (52). وفي خضم ولوجه الفكري فإنه لم يكن بعيداً عن مهنته الأساسية وهي المحاماة فبعد تشكيل نقابة المحامين في عام 1933 تقدم بطلب، في 1933/12/30، العضوية في نقابة المحامين (53)، وتم قبوله في النقابة في 1934/1/3 على أن يدفع ثلاثة دنائير بدل الاشتراك لسنة 1934 (54).

ونتيجة لتسرب مواضيع الفكر اليساري لدى عبدالقادر أسماعيل، جعله يخوض صراعاً فكرياً حتى مع أقرب زملائه ومنهم على سبيل المثال حسين جميل، زميل الدراسة في كلية الحقوق، لكون عبدالقادر كان يريد أن تكون الجريدة، جريدة دعوة، بأن يكون المقال الافتتاحي والأخبار وكل شيء فيها يبشر بآرائنا وأن نوجه الناس الى حقوقهم، لكون عبدالقادر كان يميل الى اقتباس أسلوب جريدة كانت تصدر في مصر أسمها "الشورى" إذ كانت كلها تتحدث عن القضايا الوطنية والاتجاهات العربية وعن الاستعمار، ولكن مضمونها تقدمي ويساري، وهذا مادفع بحسين جميل للتنازل عن أمتيازها في الجريدة للبستاني (55). وأبرز ما نشرته الأهالي في تلك الفترة سلسلة مقالات بعنوان: "أربعون يوماً في الأهوار بين المعدان" بقلم عبدالقادر البستاني وصف فيه حياة فلاح العمارة المأساوية وصفاً مروعاً، حيث رفعت الأهالي من جانبها الوعي الديمقراطي الثوري بين المثقفين العراقيين ويصفها القيادي الشيوعي زكي خيري بأنها كانت: "عونا للحركة الشيوعية" (56).

وعليه فالخلافات الداخلية إضافة الى موقف الحكومة المتشدد لما تنشره "الأهالي" أدى في النهاية الى غلقها، وعلى ضوء ذلك اتجهت جماعة الأهالي لمواجهة

أخرى ربما تكون أقل يسارية، حيث ما أن تعطلت الجريدة حتى قرروا بإصدار جريدة بأسم "صوت الأهالي" في 14 آذار 1934، وكانت أعداد الجريدة تتناول، بتأثير العناصر الماركسية، العديد من القضايا العامة وهي محرضة ضد السلطات وداعية إلى الوحدة الوطنية والتنظيم الشعبي، كما أهتمت بقضايا العمال والدفاع عن حقوقهم (57). بالرغم من توسع جماعة الأهالي والمكانة الاجتماعية التي أصبحت تشغلها فلم يدفعها العمل على أن تخطو إلى رفع مستواها لتنظيم حزب سياسي بعد أن علا شأنها في السياسة العراقية (58).

لم يوضح لنا تاريخ الحركة الشيوعية تاريخاً محدداً لانضمام البستاني للحزب الشيوعي العراقي، ولكنه كان من ضمن الحلقات الماركسية الثلاثة التي اتحدت وكونت "لجنة مكافحة الاستثمار والاستعمار" في عام 1934. ويشير حنا بطاطو استناداً إلى ما تذكره ملفات الشرطة " بأن هناك بغدادي أنه الأكثر ثورياً في العاصمة (بغداد) ومع أنه لم يكن شيوعياً رسمياً ولا عضواً في جمعية مكافحة الاستثمار والاستعمار فقد كانت له علاقات حميمة بالمجموعتين الأولى والثانية" (59). ولم يكن هذا الغدادي سوى عبد القادر البستاني.

بالرغم من أن صاحب الأمتياز لصحيفة "صوت الأهالي" كان بأسم كامل الجادرجي، فإن البستاني بقي بدوره يوجه الانتقاد لأي موقف يراه يخاف توجهه السياسي، فعندما شكلت وزارة علي جودة الأيوبي الأولى في السابع عشر من آب 1934، حتى أنبرت "صوت الأهالي" تبث الدعاية ضد الوزارة الأيوبية وتصف نهجها بأنه ليس سوى نسخة طبق الأصل من مناهج الوزارات السابقة، وفي الوقت نفسه وزعت مئات النسخ من منشور فيه طعن بالملك غازي ورئيس وزرائه. وعليه فقد أوقف البستاني لاتهامه بإصدار المنشور حيث كتبه بلغة مبسطة لأبعاد الشبهة عن جماعة الأهالي (60).

وكان لنشاط البستاني في مجال الأهالي ليكون وبالأعلى عليه من قبل رئيس الحكومة ياسين الهاشمي ومن عائلته بسبب موقفه المعادي لحكومة الهاشمي في وزارته الثانية (35/3/17 - 1936/10/29)، مما دفع رئيس الوزراء إلى إرسال رسالة شفوية على لسان عبد الجليل شقيق البستاني الذي كان آنذاك يشغل منصب المدير العام لوزارة المالية وأبلغه أن نشاطات عبد القادر ومقالاته في الأهالي بدأت تضغط على أعصابه وأنه كان باستطاعة عبد القادر أن يحصل على مكان في الحكومة إن رغب هو، والأفإن عليه أن يكف عن القتال أو يخاطر بفقدان مواطنته، وعاد خليل إلى البيت شديد الإستياء وأخبر والدته بما حصل وناشدت بدورها عبد القادر ألا يوقع البلاء بالعائلة أو يتسبب في تشتتها وكرر عبد القادر بالقول: "إخوتي كثيرون أعتبريني غير موجود"، مما جعل أخوه عبد الجليل وأبوه يتصلان منه علناً (61).

وفي خضم تلك التطورات أصبح الهدف الحقيقي إضافة للأسباب الأنفة الذكر أن من بين أسباب تجمع جماعة الأهالي هو لمعارضة وزارة ياسين الهاشمي الثانية وكان يترأس عبد القادر أسماعيل الجناح اليساري والذي تمكن من خلاله نشر أفكاره وأراءه السياسية ودعت جماعة الأهالي من جانبها للأطاحة بحكومة الهاشمي ودعت

لأستخدام الجيش كوسيلة فعالة لتحقيق مآربها، فتمكنت عن طريق حكمت سليمان من الأتصال ببكر صدقي ودعوته للقيام بانقلاب يطيح بالحكومة القائمة. وتم للأهالي ما كانوا يطمحون له (62)، إذ راهنت جماعة الأهالي على بكر صدقي وكأن التحول الديمقراطي يكمن بدعم أي تحرك عسكري للإطاحة بياسين الهاشمي. وقد شذ عن هذا الموقف الشخصية القيادية في الجماعة عبد الفتاح إبراهيم.

وحاول الجيل الموابك لعبدالقادر البستاني تشكيل جمعية سرية تأخذ على عاتقها تنظيم أنفسهم لمواكبة التطورات التي يمر بها العراق ولكن ورود أسم عبدالقادر أسماعيل حال دون تشكيلها لأعتراض الزعيم الوطني جعفر ابو التمن ورود أسمه بسبب "أشتراكيتته المتطرفة" كما يسميها جعفر أبو التمن (63)، ويبدو أن التنظيم غايته بالدرجة الأساس هو لمواكبة التطورات من جهة وعدم خلق كيان سياسي يعارض النظام، سيما ورود أسماء في ذلك التنظيم ممن لهم مواقف معارضة للوضع السياسي بشكل عام ومنهم البستاني.

وفي خضم تطورات الأحداث بدأ عبدالقادر اسماعيل يؤمن بالانقلاب من اجل تغيير الواقع العراقي من خلال تعاون جماعة الأهالي مع المؤسسة العسكرية المتمثلة بالفريق بكر صدقي والقيام بالانقلاب في 29 تشرين الأول 1936 مع الاحتفاظ بالحكم الملكي ففي صبيحة الانقلاب غادر البستاني مع جعفر ابو التمن دار الأخير وهما يفسران الانقلاب للناس وتقديم النصح لأصحاب الدكاكين بغلق محلاتهم (64)، خوفاً من حدوث فوضى ترافق الانقلاب.

ولم تقتصر مساهمة عبدالقادر أسماعيل بدعم حكومة الانقلاب بل من خلال المساهمة بتنظيم المظاهرة التي نظمتها لجنة الإصلاح الشعبي (التنظيم الجديد لجماعة الأهالي) بجامع الحيدرخانة ببغداد في عصر 3 تشرين الثاني 1936، فالقى البستاني من جانبه خطاباً حمل أفكاراً شيوعية من خلال دعوته الى ضرورة العفو عن المسجونين السياسيين وفتح النقابات والصحف المعطلة والمساواة في الحقوق وأطلاق الحريات الديمقراطية (65).

من هذا وذاك، أدركت "جماعة الأهالي" بعد الانقلاب أن قوتها يجب أن تعتمد على العمل المنظم والتعاون مع العناصر التقدمية فارتأت تأليف حزب سياسي بأسم "جمعية الإصلاح الشعبي" علني يحتضن آمال الحركة الوطنية والشعبية فتقدم كل من كامل الجادرجي ويوسف أبراهيم وعبدالقادر أسماعيل وصادق كموه ومحمد صالح القزاز وعبدالله السالم بطلب تأسيس هذا الحزب وفي 1936/11/15. وقد حصلوا على إجازة رسمية وتم انتخاب: كامل الجادرجي سكرتيراً وصادق كموه نائباً للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسباً (66)، ليبقى البستاني عضواً في الجمعية ومشرفاً على صحيفة (صوت) الأهالي محولاً جزء منها الى منبراً ينشر من خلاله الشيوعيون أفكارهم وبياناتهم حول ذلك ويذكر كامل الجادرجي أنه جرى أجتتماع لدراسة ذلك الموضوع لكون المقالات المطرفة كانت تظهر في الأهالي ويتوقع (أنا) مما ثار عبدالقادر أسماعيل وهدد بالاستقالة اذا منع كاتب المقالات (وكان يوسف متي) من النشر في الأهالي (67).

البستاني عضو في مجلس النواب وأسقاط الجنسية العراقية عنه:

هيأت لعبد القادر أسماعيل ظروف مكنته من تبوأ الصدارة السياسية في ظل أول انتخابات نيابية يُرشح لها من قبل القوى الوطنية، حيث شاركت لجنة الإصلاح الشعبي من جانبها بترشيح بعض أعضائها للانتخابات النيابية التي جرت في 20 شباط 1937 وأسفرت عن فوز 21 نائباً يمثلون اللجنة من أصل (109) مقعد في المجلس النيابي وكان البستاني من بين الفائزين عن لواء (محافظة) بغداد (68)، وأصبح البستاني عضواً في اللجنة الحقوقية النيابية (69).

وبدأ البستاني بالرغم من وقوفه الى جانب حكومة الانقلاب، الى الدعوة من خلال مجلس النواب ليدعو الحكومة الى ضرورة تقويم سياستها إزاء جملة من القضايا التي تهم كم كبير من السكان. ومن بين ما طرحه البستاني في جلسة الثلاثين من آذار 1937 من خلال مناقشة قانون أضافة مبلغ الى مشروع الأعمال الرئيسية لمجلس النواب ودعا الى ضرورة أن تتوسع الحكومة من خلال العمل على الأنعاش الاقتصادي ومكافحة الامية والجهل والفقر والأمراض.. وأن فعلت الحكومة ذلك لنفي بوعودها السابقة التي أعلنتها للأمة يوم جاءت للحكم (70).

وكان لفقراء الريف نصيباً في مناقشات البستاني فقد ناقش في الجلسة المتعلقة بوزارة المعارف في السادس من حزيران 1937 قائلاً: " أن الفارق بين العشائر وأبناء المدن عظيم فأولئك كما يعيش الذين كانوا في العصور التي سبقت التاريخ البشري المعروف يجهلون ما وصلت اليه المدنية الحديثة.. وفي ختام مناقشته قدم خارطة للوزارة المعارف لأنه لايمكن للأمة أن تعيش في هذا العصر حرة والأكثرية الساحقة من أبنائها جاهلة" (71).

تركت هذه المناقشات بدورها بصماتها على الحكومة، التي بدأت من جانبها تتخوف من كل رائحة يشم منها رائحة الشيوعية.. ففتح بكر صدقي على الشيوعيين هجوماً مفاجئاً وغير متوقع بدأ بالقول: " إن هناك أشخاصاً تحدثوا عن استعداد مسبق لتقبل الشيوعية في هذا البلد"... "ولكن أين هي مصانعنا وأين هم عمالنا". هذا القول بدوره فجرت الموقف من جانب العمال فخرجت مظاهرات عمالية في ميناء البصرة في 24 آذار 1937 وتبعهم عمال السكائر في بغداد وشركة النفط في كركوك، فإن مبادرة الإضرابات جاءت جزئياً من الشيوعيين وبعضها من اليساريين في جمعية الإصلاح الشعبي من بينهم عبدالقادر اسماعيل (72)، ويبدو أن شهر العسل بين حكومة الانقلاب وبين جمعية الإصلاح الشعبي لم يستمر كما أريد له.

فأوعز حكمت سليمان بدورها لوزير الداخلية مصطفى العمري أن يرفع تقريراً عن نشاط جمعية الإصلاح الشعبي التي ينضوي تحت لوائها البستاني (73)، بعد تحريض من الفريق بكر صدقي، فقررت وزارة الداخلية بدورها تعطيل أعمالها بكونها "تبث فكرة مسمومة كالشيوعية وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة بالأمن العام يوم العاشر من آب 1937" (74)، وبهذا فقد خلطت الوزارة من جانبها بين الشيوعية وبين مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي (75)، التي بدورها أصبحت أداة رقابة على سلوك وعمل

الوزارة والوزراء فلم يكن من الحكومة إلا البحث عن مبررات لإنهاء ذلك التكتل السياسي.

وإضافة الى محاولة الحكومة للبحث عن ذرائع لمحاولة غلق الجمعية لأضعاف دورها وتأثيرات رموزها ومن بينهم دور عبدالقادر اسماعيل الذي بدأ يتصدى لنهج الحكومة والسلبيات التي يرافق مسارها . مما عرضه الى ثلاث محاولات اغتيال من قبل جماعة بكر صدقي (76).

ولم تكفي الحكومة بغلق الجمعية وأما عملت من جانبها على تشتيت شمل أعضائها المحوريين سيما من ذوي الميول الشيوعية، فأسقطت الحكومة من جانبها، كما يصف عبدالرزاق الحسني، الجنسية العراقية عن أعز أنصارها كعبدالقادر اسماعيل بعد أن فشلت محاولات عديدة لأغتياله وأسقطت الجنسية كذلك عن أخيه يوسف اسماعيل ونفتها الى خارج العراق في 2 آب 1937 (77)، بعد أن أصبح معروفاً بالأوساط العامة بلقب عبدالقادر اسماعيلوف وكانت لماركسيته المتشددة سبباً لإسقاط الجنسية عنه قسراً (78)، بتهمة الشيوعية وهي في الحقيقة للتخلص منهم لكونهم بدأوا يثيرون الرأي العام عن الأوضاع المتردية التي يعيشها المجتمع في ظل هيمنة القوى العسكرية المتمثل ببكر صدقي ومحاولته الأنفراد بالسلطة بعيداً عن التوجهات المعارضة لحكمه.

محاولات الحزب الشيوعي العراقي لعودة البستاني

بعد إسقاط الجنسية العراقية عن البستاني وانتقاله لسوريا ومن ثم انتماؤه للحزب الشيوعي السوري، الا أنه بقي على تواصل مع الحزب الشيوعي العراقي من خلال المراسلات بين بغداد ودمشق وكانت هناك محاولة من يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في العام 1947 بضرورة عودة البستاني لبغداد من خلال رسالة حملها اليه الشيوعي الياهو حوري عند سفره لسوريا يخبره بضرورة مجيئه للعراق بواسطة احد المهربين ولكن عبد القادر رفض المجيء. ويذكر مالك سيف باعترافاته انه علم سبب الرفض لعدم رغبة عبد القادر اسماعيل السفر مع يهودي خشية افتضاح العلاقة بين الشيوعيين واليهود (79)، ولكن هذا الرأي لمالك سيف في اعترافاته يكتنفه الغموض لكون العديد من اليهود يعملون بصفوف الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب العراقية الأخرى ولم يكن هناك تمييز في تلك الفترة بين العراقيين بسبب الدين او القومية، سيما كان لليهود دور رئيسي في تجارة العراق. ولكن يبدو محاولة منه مالك سيف لإيجاد تبرير لعدم مجيء عبدالقادر اسماعيل وهو يتكلم عن محاولة لتهديبه وهو المسقط عنه الجنسية العراقية.

بالرغم من محاولة الحزب الشيوعي العراقي للاستفادة من وجود البستاني داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي (السوري) فكانت هناك محاولة أخرى لعودته نظراً لسمعته المعروفة بالتنظيم والتتقيف الحزبي في العام 1948 سيما بعد اعتقال سكرتير الحزب يوسف سلمان (فهد) . وبدأت المحاولة عندما كان يهودا صديق مسؤولاً عن الحزب الشيوعي العراقي في عام 1948 حيث جهزت له دار وجيء بعائلة من البصرة للتمويه عن الدار، وكان صلة الوصل بين الحزب الشيوعي والبستاني حسين النجفي الطالب في كلية الحقوق في دمشق (80)، وقد عرض أمر مجيء البستاني على فهد

في رسالة من مركز الحزب وهو في السجن، وكان رده في 1948/5/17 عن عودة البستاني مع محمد علي الزرقا ووصفه بأنه "أحسن حل وخير ضمان لسير الأمور" ولكنه في الوقت نفسه كان هناك طرح من قبل قيادة الحزب الشيوعي العراقي في خارج السجن، بضرورة تبوء البستاني والزرقا قيادة الحزب، فكان رد فهد على يهودا ابراهيم صديق صاحب الاقتراح "أنكم وضعتم هذه القضية بشكل مغلوط فان الشخصين المذكورين ليس لهما أي صفة تخولهما حق الاشراف على القيادة الحزبية وهما ان جاءا سيقومان بالأعمال التي ستستند اليهما من قبل المسؤول وإذا ارتئي ضمهما الى اللجنة المركزية فهذا امر يعود الى المستقبل (81) ..." ولكن ظروف الانشقاق الذي مر بها الحزب الشيوعي السوري في ذلك الحين قد حالت دون مجيئهما (82).

عبد القادر أسماعيل في دمشق ولبنان وظروف اعتقاله

لم ينتهي نشاط البستاني السياسي في العراق بل أنتقل بدوره الى سوريا ولبنان وتوزعت أقامته بين المدينتين وأمن له سبل الحياة فأصبح قيادياً في الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ومع عودة صحيفة "صوت الشعب" للصدور في بيروت، شارك البستاني مع وصفي البني وعبدالمعين الملوحي في هيئة التحرير. كما وشارك البستاني في المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان المنعقد في بيروت في 31 كانون الأول 1943 (83) والقي خطاباً فيه أشار الى " ان الأمة العربية في جميع اقطارها قد جاهدت منذ عشرات السنين جهاداً رائعاً دائماً في سبيل حريتها وتعزيز الأواصر بينها وكان نضالها حافلاً بالتضحيات وأسمى الغايات... أن مما نشيد به نحن الشيوعيين أن حزبنا الكبير وهو الذي ناضل من أجل أستقلال الوطن وعمل لتحرير العرب قد أزر من الأحزاب والجماعات في الأقطار الشقيقة تلك التي تسعى جاهدة للتخلص من نير الأجنبي وخذل الذين يوالون الاستعمار" (84).

وكان للبستاني دور في رآب الصدع الذي حدث بين الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد وحزب الشعب بقيادة عزيز شريف الذي يؤيده خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري، وحول احقية كل حزب في قيادة الحركة اليسارية في العراق فأكد البستاني لمراسل فهد في سوريا بصدد ذلك أنه "نحن لا نعترف إلا بحزب الحاج (أي حزب فهد)، وفي تشرين الثاني 1946 كتب فهد الى عبدالقادر اسماعيل يشتكي من سلوك خالد بكداش الذي كان يعمل ضده بين الشباب العراقيين الذين يدرسون في سوريا وأعلن فهد عن خططه لإنشاء فرع للحزب الشيوعي العراقي في دمشق وهو ما أثار البستاني واعتراضه بقوة وكتب مراسل فهد في دمشق في 14 تشرين الثاني 1946 يقول "تحدثت مع الأخ العراقي الأكبر (يقصد البستاني) حول فتح فرع خاص لشركتنا (الحزب) لن يكون مرتبطاً معهم إلا معنوياً، وفق وقت لاحق أصر البستاني على ضرورة تسليم القيادة الحزبية في سوريا كل الرسائل الصادرة منها الى فهد على أساس أن المراسلي تابعون للحزب الشيوعي السوري تنظيماً ثم كتب رسالة الى فهد في 17 كانون الأول 1946 وضح فيها "ذهلت لقولكم إننا نوجه هنا الأخوة من العراق توجية خاطئاً، وهذا خطأ حقاً ومن الغريب أنك كونت فكرة غير صحيحة وحاولت أن تتصرف معنا كدولة تجاه دولة أخرى أي الانتقام من خلال تشكيل تنظيم خاص في سوريا ولا بد

أنك تعرف أن كل المنظمات الشيوعية في بلد ما تخضع للحزب الشيوعي في ذلك البلد ويبقى أي ترتيب آخر محظوراً ويتعارض مع مبادئ الحزب" (85).

وبعد الظروف التي مر بها الحزب الشيوعي السوري غادر الى بيروت لفترة ثم ليعود بعد فترة الى دمشق وكان من ضمن الشيوعيين السبعة عشر الذين تجمعوا في مكتب الحزب المركزي بدمشق في 28 تشرين الثاني 1947 للدفاع عن مكتب الحزب في حالة الهجوم على المقر، بسبب موقف الحزب الشيوعي المؤيد لقرار تقسيم فلسطين ولكسر طوق الحصار على المكتب، تمكن البستاني من ايجاد مخرج للمحاصرين من خلال اتفاهه مع الشقة المجاورة للمكتب وتأمين خروج المحاصرين (86).

وفي خضم التحولات الجديدة بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي ووصول بهاء الدين نوري سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي (1949-1953) ارسل بهاء الدين نوري في عام 1951 في طلب عبدالقادر البستاني للعودة للعراق عن طريق عزيز الشيخ وكان البستاني في حينها عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري فايد خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري الطلب ونصح البستاني بالعودة للعراق لكن الآخر اعتذر عن تلبية كون العودة ستعرضه للإعدام (87).

ولم يكن البستاني بعيداً عن أحداث سوريا التي حدثت في دمشق لاسيما انقلاب أديب الشيشكلي في عام 1949 حيث انتقل البستاني لبيروت بسبب سياسية الأول المعادية للشيوعيين (88)، فاخترى منخرطاً معهم في النضال السري لتبدأ مرحلة جديدة في نشاطه السياسي متخذاً من أحد المنازل وكراً سرياً لنشر أفكاره ونشر المطبوعات الشيوعية، فشد رجال مفرزة جمارك بيروت المراقبة على منزله في شارع أديب إسحق من محلة الأشرافية، وذلك بعد أن توفرت لديهم معلومات موثوقة، تؤكد أن أصحابه يخترنون فيه أحياناً كميات من المخدرات، المعروف عن هذا المنزل أنه يقطن فيه رجل غريب عن المحلة منذ ثلاث سنين، يضرب حول بيته ستاراً فيه غموض، يقطعه عن أي تعامل مع الجيران، فلم يعرفوا عنه إلا أنه نجار يدعى (يوسف أبو زيد)، والبناء الذي يسكنه هو ملك للسيد بشارة الشبابي.

و كان يوسف يختلي في بيته أوقاتاً طويلة موصداً الأبواب، مسدلاً على النوافذ ستائر تحجب الداخل.

حتى كانت الساعة العاشرة من صباح أمس، حيث شوهدت سيارتا شحن تابعتان لمصلحة الجمارك، تدخلان الشارع بشكل لفت الأنظار، وما إن وصلتا إلى بيت يوسف أبي زيد، حتى ترجل منها أفراد القوة، وضربوت حول المنزل نطاقاً محكماً، واقتحموا الدار.

فوجدوا امرأة، ربة البيت، زوجة النجار، بمفردها، وعندما سئلت عن زوجها أجابت أنه سافر مع ابنته الصغيرة إلى دمشق للنزهة، وقد استغرب رجال الجمارك هذه الإفادة، إذ لا يعقل أن يترك زوج زوجته، ويقوم بنزهة مع طفلة صغيرة، وإلى خارج البلاد، واستمروا في عملية التفتيش دون أن يعثروا على المخدرات، التي كانوا يتوقعون وجودها.

واشتبهوا أخيراً بغرفة مغلقة، فسألوا صاحبة البيت أن تفتحها لهم، فأجابت إنها مؤجرة إلى السيد جان من زحلة، وهو غائب، وأنا لا أمانع بفتحها، لكن اللياقة تقتضي عدم ولوجها في غياب شاعلها، إذ أصروا على فتحها، فكان مشهد غريب، لم يتوقعه رجال الجمارك، رجل عريض المنكبين، طويل القامة، كث اللحية، يقف وراء الباب، وفوراً شمر رجال الجمارك مسدساتهم، وطلبوا إلى الرجل، أن يرفع يديه إلى العلاء، فرفعهما ببطء، وفتشوه، فلم يعثروا معه على شيء.

فعثروا على خزائن تغطي جدران الغرفة الأربعة، تسمرت فيها أعين رجال الجمارك، إذ إنها كانت مكتظة بالوف النشرات والوثائق السرية الشيوعية، وكانت في الغرفة مطبوعة ضخمة جداً، وصفت بأنها لا تعادلها آلة طباعة في بيروت بالنسبة لحجمها وعثر أيضاً على 150 كليشة لجميع الزعماء الشيوعيين في العالم، أمثال: كارل ماركس، لينين، ستالين، ديمتروف (مؤسس الجمهورية الشعبية البلغارية) وغيرهم. وقد قبض على سكان البيت، وأرسلوا مخفورين بقوة كبيرة، وسلم الموقوفون والسيارات الشاحنة الثلاث، التي عثت فيها الوثائق.

وهذا الشخص، الذي يناضل سراً في الغرفة، هو عبد القادر إسماعيل، ورغم جميع المحاولات التي بذلتها الأوساط الشعبية والمتقفة والعالمية للسماح له بالعودة إلى العراق وإصدار العفو عنه، فإن الحكومة العراقية أصرت على حكمها السابق بإعدامه. وها هو ذا اليوم يعتقل في بيروت، وفي الغرفة التي جعلها مركزاً لنشاطه النضالي (89).

وبعد أن تم إطلاق سراحه من لبنان لسيقتقر به المقام في دمشق ليبدأ نشاطه من جديد بأسم الحزب الشيوعي العراقي فلم يكن بعيداً في عمله عن نشاط الشيوعيين العراقيين في الداخل سيما دوره في تقريب وجهات النظر بين كتلتا الحزب الشيوعي العراقي راية الشغيلة التي انفصلت عن الحزب الشيوعي في عام 1953 وكتلة القاعدة جماعة بهاء الدين نوري، وبعد وصول سلام عادل إلى منصب سكرتير الحزب الشيوعي بدأت توجهاته لتوحيد الكتلتين وكان من بين من دعا الى ضرورة التنام الحزب الشيوعي العراقي عبدالقادر اسماعيل.

وحضر الاجتماع الذي جمع مندوبي الكتلتين في دمشق عام 1956 حيث مثل كل من جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي عن راية الشغيلة وسليم عبدالغني الجبلي وجورج تلو عن القاعدة ليضع حد لانقسام الحركة الشيوعية في العراق والذي انتهى بالموافقة على توحيد الكتلتين وأصدرتا بيان في 17 حزيران 1956 بذلك (90).

وفي خضم التطورات التي شهدتها الحركة الوطنية العراقية سيما انعقاد جبهة الاتحاد الوطني في عام 1957 والتي تشكلت من (الحزب الشيوعي العراقي-الحزب الوطني الديمقراطي -حزب البعث العربي الاشتراكي حزب الاستقلال) فكلف الحزب الشيوعي العراقي عزيز شريف للسفر لدمشق لتشكيل "حركة أحرار العراق" باعتبارها امتداداً لجبهة الاتحاد الوطني في الخارج وكان في قيادتها كل من عزيز شريف رئيساً وعبدالقادر اسماعيل وصفاء الحافظ وجورج حنا تلو أعضاء للجنتها العليا (91).

ثورة 14 تموز 1958 والأنعطاف الجديد

مثلت ثورة 14 تموز 1958 بدورها أنطلاقة جديدة في تاريخ العراق لما حملته من أفكار كانت تنادي بها القوة الوطنية من نهاية لنظام عمل لخدمة الغرب وكونه حامياً للأقطاع وللرأسمالية، ففتحت الثورة بدورها بصيص أمل بالنسبة للكثيرين ومن بينهم عبدالقادر أسماعيل البستاني الذي بقى مغيباً عن العراق في ظل نظام يرفض الصفح عنه، حيث كان البستاني قبل ثورة 14 تموز في براغ⁽⁹²⁾، وقرر على أثرها العودة للعراق في أوائل أيلول 1958 عندما نظم الشيوعيين بدورهم حشود جماهيرية لاستقباله مرددين هتافات "أهلاً عبد القادر شعب العراق يحييك" (93).

وفي أيلول 1958 اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وقررت توسيع أعضائها بإضافة عناصر كانت أما في السجون أو خارج العراق وكان من بينهم عبدالقادر أسماعيل البستاني الذي أصبح عضواً للجنة المركزية ومسؤولها المالي (94). وبعد عودته من منفاه قدم طلباً الى نقابة المحامين في 1958/9/11 على عد المدة التي قضاها حسب وصفه "محروماً من جنسيتي العراقية مدة ممارسة للمهنة نظراً لعدم شرعية قرار اسقاط الجنسية عني"، فقررت الهيئة الإدارية للنقابة بدورها على اعادة تسجيله في 1958/9/17 عضواً على أن يدفع بدلات الاشتراك المستحقة عليه (95).

وفي الوقت نفسه، أصبح البستاني المسؤول المالي للحزب الشيوعي العراقي وبيّن القيادي الشيوعي عزيز محمد بصدد تلك المسألة أن المسؤولية المالية: "يراد بها هي جمع الاشتراكات الحزبية والتبرعات التي ترد للحزب، إضافة الى حاجة اللجان الحزبية للأموال لسد احتياجاتها في العمل الحزبي فكانت هناك لجنة تضم البستاني وانا ورفيق ثالث كنا نتناقش بموضوعات مالية الحزب أحياناً في بيت البستاني لكونه كان يعيش وحيداً ولم يكن للجنة المالية أي قرار دون الرجوع الى سكرتير الحزب وهي أشبه ماتكون بلجنة تنظيمية لإيرادات الحزب (96).

وفي خضم التطورات التي طرأت على الحزب الشيوعي العراقي إبان ثورة 14 تموز صدرت صحيفة "اتحاد الشعب" لتكون لسان حاله في 25 كانون الثاني 1959 وترأس تحريرها عبدالقادر أسماعيل البستاني (97).

وفي خضم التحولات التي رافقت ثورة 14 تموز دعا البستاني في ذكرى وثبة كانون الثاني 1948 إلى ضرورة تمتين روابط الجبهة الوطنية وعدها ضرورة سياسية لازمة للحفاظ على الإنتصارات وتعزيزها وان لا بد من تجميع القوى الوطنية لإدراك الفوز في المعارك الوطنية الكبرى، ودعا في الوقت ذاته إلى ضرورة الوقوف صفاً واحداً متراساً في وجه المستعمرين والخونة والمتأمرين والسير بتضامن وأخوة مع قيادة الحكم لإتمام أهداف ثورة 14 تموز فهذه الأهداف من كبرياتها المشاركة الفعالة في تحرير الأمة العربية (98).

وأصبح البستاني إضافة لوضع أسمه النضالي كمسؤول عن "اتحاد الشعب" أصبح واجهه حزبية لحضور المناسبات الحزبية والوطنية لكونه من الخطباء الشيوعيين القداماء (99). وفي السياق نفسه، بالرغم من وجوده في اللجنة المركزية فهناك حقيقة يجب الإشارة إليها مفادها أن البستاني وبأثره السياسي فإنه نأى بنفسه ولم يدخل في

الصراعات الداخلية للحزب وبين قاداته المحوريين وهذا ربما يعود لغيابه عن العراق زمناً ليس بالقصير⁽¹⁰⁰⁾، وهذا ما جعل قاداته الموجودين في الداخل يديرون دفة الحزب دون أن يكون هناك دور بارز يذكر له في الصراع الداخلي.

وبالرغم من سياسة عدم الأنضواء التي سلكها البستاني في الصراع داخل الحزب، فإنه لم ينبري بالدفاع عن سياسة حزبه ذات التوجه الاشتراكي التي نددت بإستقالة الوزراء (فؤاد الركابي، محمد صديق شنشل، ناجي طالب، عبد الجبار الجومرد، بابا الشيخ علي، محمد صالح محمود) ذوي التوجه القومي، وأتهمتهم (اتحاد الشعب) بالتخلف عن ركب الثورة، لكون حجتهم هو تحديد معالم السياسة المطلوب تحقيقها وجرى التركيز على ماسمي بالحد من نشاط الشيوعيين أي بصريح العبارة التخلي عن السياسة الديمقراطية⁽¹⁰¹⁾، وهو الأمر الذي أستشاط وزير الإرشاد حسين جميل المعروف بزعتة القومية الذي أمر بمصادرة أعداد الجريدة ومنعها من الصدور لمدة (15) يوماً، الأمر الذي دفع عبد القادر اسماعيل المعروف بحضوته لدى قاسم من تقديم التماس له بالغاء قرار الوزير وتحقيق له ما أراد والذي ترتب عليه تقديم حسين جميل لأستقالته⁽¹⁰²⁾.

ونتيجة للدور الداعم لنظام الحكم الذي تبناه الحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة 14 تموز 1958، بدأ يطالب بأن يشارك الحزب في الوزارة لكونه الحزب الوحيد الذي لم يُمثل الوزارة وحمل هذا المطلب نيابة عن الحزب عبد القادر اسماعيل الذي حمل بدوره مطلب حزبه لعبد الكريم قاسم بإسناد وزارة الداخلية للحزب الشيوعي العراقي بالرغم⁽¹⁰³⁾، بالرغم من الإشاعات التي سرت عن أن عبد القادر اسماعيل ستسند له وزارة الداخلية⁽¹⁰⁴⁾، في حين يشير زكي خيري أن سلام عادل كان يدعو الى إستيزار عبد القادر اسماعيل لوزارة الخارجية⁽¹⁰⁵⁾، ولكنها اسندت فيما بعد لنزيهة الدليمي كوزيرة الاشغال والبلديات.

وتوجت تلك المطالب في مظاهر الأول من أيار والتي كان على رأسها القادة الشيوعيين المحتفلين بالمسيرة الحزبية بمناسبة الأول من أيار 1959 والتي تحولت الى مطالبة الشيوعيون في المشاركة بالحكم والتي حملت شعار: "عاش زعيمى عبدالكريمى الحزب الشيوعى فى الحكم مطلب عظيمى"⁽¹⁰⁶⁾، وهي في حقيقتها كانت تحمل مطالبات شعبية دون أن يكون لقيادة الحزب دور في طرحها وهم ما أكده عزيز محمد⁽¹⁰⁷⁾.

وبالرغم من محاولة قاسم غض البصر عن مطالب الشيوعيين واشراكهم في الحكم فبدأ الحزب الشيوعي وبالتعاون مع مجموعة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي الموحد تطالب بضرورة تفعيل دور الجبهة الوطنية التي تضم الأحزاب الوطنية وضرورة اجراء انتخابات عاجلة للمجلس التأسيسي، وهذا المطلب على ما يبدو لمواجهة أستئثار عبدالكريم قاسم بالحكم وكان من بين الموقعين على هذا المطلب عبد القادر البستاني المقرب من قاسم⁽¹⁰⁸⁾.

وفي السياق نفسه، كانت هناك محاولات من قبل الحزب الشيوعي وعلى راسهم سكرتير الحزب سلام عادل، بقاء عبد الكريم قاسم ليوضح له ضرورة احياء جبهة الاتحاد الوطني وكان عبد القادر اسماعيل من ضمن الوفد الذي التقى عبدالكريم

قاسم وسخر قاسم من دعوة الحزب الشيوعي لإحياء جبهة الاتحاد الوطني بقوله: " لماذا يحتاج حزب المليون الى ذلك" (109).

وفي خضم سياسة الأفتراق بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي أصبح البستاني حماسة سلام بين الاثنين، فحاول البستاني بدوره للقاء قاسم من أجل إعادة الثقة بين الجانبين، فيذكر حكمت محمد فرحان أنه: في بداية تموز 1959 وقبل خطابه الشهير في كنيسة مار يوسف كانت العلاقات بيننا وبين قاسم توحى بالقطيعة فكانت لدي مقابلة مع عبدالكريم قاسم في مقر وزارة الدفاع رأيت كل من عبدالقادر البستاني وهم ينتظرون لقاءه قرابة الساعتين فأخبرني احد الضباط ان الزعيم غير اتجاهه منكم وبدأت ناقش البستاني بأن الزعيم بدأ بمقاطعة الحزب الشيوعي حيث كان البستاني مازال يلفه أمل التفاؤل بأن الزعيم هو مع توجهات الحزب الشيوعي العراقي (110).

وبعد خطاب كنيسة مار يوسف عقدت اللجنة المركزية بدورها اجتماعاً طارئاً في وسط تموز 1959 لتحديد موقفها من عبدالكريم قاسم والذي كرس لمراجعة ونقد سياسة الحزب بعد الثورة، ألقى عبدالقادر البستاني مداخلة سياسية وعاطفية للتنديد بمواقف الحزب المتشددة تجاه ثورة تموز، عبد الكريم قاسم (111)، ويفسر هذا الموقف لكون البستاني من الشخصيات الذين يتمتعون بحظوة لدى الزعيم.

ونتيجة للموقف المتشدد من قاسم تجاه الشيوعيين رفض الطلب المقدم من الحزب الشيوعي للإجازة بالعمل العلني بالرغم من أن عبدالقادر اسماعيل حصل على تأكيد قاطع من قاسم بإجازة حزبهم (112)، ولكن بعد صدور قانون الجمعيات في الأول من كانون الثاني 1960، رفض الطلب بحجة تقديم طلب بنفس الأسم يحمل الحزب الشيوعي العراقي من قبل داود الصائغ الذي أجاز حزب من قبل وزارة الداخلية، فتقدم الشيوعيون بطلب آخر وتحت مسمى آخر بأسم: "حزب اتحاد الشعب" لإجازة حزبهم والذي وقع الطلب زكي خيري و خمسة عشر عضواً من بينهم عبدالقادر البستاني.. لكن طلبهم تم رفضه (113).

أن رفض طلب الحزب هو في حقيقته يأتي ضمن سياسة قاسم لتقليم أظافر الشيوعيين بعد المد القومي الذي حصلوا عليه في ربيع 1959 ومخاوفه من أستئثار الشيوعيون بالسلطة، وهو على يقين أنهم يمثلون الحركة الشيوعية في العراق، ففي تقرير لمديرية الأمن العامة يشير بأن "الأغلبية الغالبة من المتحدثين يدعون بأن جماعة عبدالقادر اسماعيل هم الذين يمثلون الحركة الشيوعية في العراق وهم الذين يؤلفون الأكثرية من الشيوعيين في العراق.." (114).

هل ممكن تحليل الاسباب الكامنة في هذه القطيعة بين الطرفين؟؟

يبدو أن العلاقات الحميمة بين البستاني وقاسم لم تستمر طويلاً، فبعد رفض طلب إجازة الحزب بدأ قاسم يدير ظهره للشيوعيين وقادته ومنهم البستاني (115)، وكان من سلسلة إجراءاته لتقليم (أظافر الشيوعيين) أنه في 23 من أيلول 1960 أحيل البستاني صاحب امتياز جريدة "اتحاد الشعب" ورئيس تحريرها متهماً أمام المحكمة العسكرية العرفية الثانية لإخلاله بمرسوم الصحافة النافذ ومحاكمته بتهمة إثارة الفتن والإخلال بالأمن وذلك بموجب قانون 1954 (116)، الذي سنته وزارة نوري السعيد. وبيان الحاكم

العسكري العام المؤرخ في الثاني من أيلول وقد نشرته الجريدة " تحت عناوين بارزة ملتعبة، وفي الوقت نفسه قدم كل من ياسين حبيب وعبدالأمام يسر وهم من نقابات العمال في البصرة دعوة ضد عبدالقادر اسماعيل البستاني صاحب جريدة اتحاد الشعب بتهمة التشهير بهما عبر اتحاد الشعب في 17 حزيران 1959 وقدم المشتكيان دعوة ضده الى حاكم جزاء بغداد الأول (سالم محمد عزت) الذي حدد موعد للمرافعة في السابع والعشرين من كانون الأول 1960 لتأمين القيام بتبليغ المتهم (117)، فكان رد (طه الشيلخي) مدير شرطة لواء بغداد بأنه بعد التحري الشديد عن البستاني فلم يعثر عليه وأصدر مدير شرطة لواء بغداد أمر بالتحري عن البستاني لكونه توارى عن الأنظار (118)، وبعد رفع الجلسة المقررة للنظر بالدعوى المرفوعة بحقه صدر أمر القاء قبض في 31 من كانون الأول 1960، كما أصدرت دائرة الاستخبارات قائمة بالأماكن التي يرتادها من بينها المشتمل الكائن في عرصات الأفغاني في الكرادة خارج وتحديد رقم سيارته المرقمة (1091) بغداد، ودار صلاح علي العامل في جريدة اتحاد الشعب ودار شقيقه عبدالحميد وعبدالله الواقعة في منطقة الكرادة - الزوية، ودار خاله عزت ابراهيم الخياط الكائنة في منطقة (فضوة عرب) وغيرها من الدور التي حددها كتاب الاستخبارات (119)، وبقي البستاني مطلوباً للقضاء بعد أن قررت محكمة جزاء بغداد بضرورة القاء القبض عليه وتبليغ ذوي العلاقة باليوم المذكور لتحديد جلسة المحاكمة (120)، وأغلقت جريدته الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي (121)، وفي الدعوة المقامة ضد البستاني الذي لم يمثل امام القضاء للتهمة الموجهة اليه بقي متواري عن الأنظار حتى انقلاب الثامن من شباط 1963

انقلاب الثامن من شباط 1963 ونهاية المعتكك السياسي

أجهض انقلاب الثامن من شباط 1963 الأمل الذي كان يلف القوى اليسارية سيما الشيوعيين بعد ما أحل بهم من نكسة على يد قادة الانقلاب وسقوط معظم قاداته بين الموت والسجن والتشريد، فوقع البستاني كحال بقية أعضاء الحزب الشيوعي في سجون قادة الانقلاب، ففي البيان الرسمي عن ظروف اعتقال البستاني يشير بوصل علم للوائح المختصة بأن أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وفي مقدمتهم عبدالقادر اسماعيل البستاني وحسين الرضوي الملقب بسلام عادل موجودون في دار تقع بمنطقة الزوية قرب جسر الكرادة المعلق في دار (رضا جليل) الموظف بدار الإذاعة وفي الحال خرجت مفرزة في 19/2/1963 مكونة من الحرس القومي معززه بالقوة الكافية في منتصف ليل الأول من آذار وفي أثناء تفتيش الدار وجدوا عبدالقادر اسماعيل في الطابق العلوي وكان يقرأ لحظة القاء القبض عليه "تاريخ العراق في اربعة قرون" وكما وتشير الرواية الحكومية أنه بدلالة الوثائق التي ضبطتها مع عبدالقادر اسماعيل تمكنت من التوصل الى معرفة أوكار الشيوعيين والتي تزيد على (20) داراً (122).

مثلت تلك المرحلة نقطة تحول في مساره السياسي ونقطة اللاعودة مع الشيوعيين بعد ظهوره على شاشة التلفاز في مساء العاشر من آذار 1963 (123)، مهنئاً قادة الإنقلاب "بالثورة لأنها حسب وصفه" أنقذتنا من حكم دكتاتوري فردي وخلصت البلاد منه". وذهب ابعد من ذلك ودعا الى ضرورة عدم مقاومتها لكونها : "ثورة شعبية

وأنها ضد الاستعمار وستطبق المبادئ الديمقراطية وتناصر الشعوب التي تعادي الاستعمار"، معتبراً أن بيان الحزب الداعي لحمل السلاح ضد الثورة إنما هو موقف لا مبدئي لأن الثورة وطنية وليس من الحكمة أن تضادها قوى وطنية فهذه الثورة تحتاج الى تأزر كل القوى وما سعدتها"، ولم يكتفي بالتهنئة بل تعداه ليعلن براءته من حزبه الذي كافح من أجله متحججاً بـ "... لقد كانت صحتي قبل الثورة غير جيدة ولم يراجعني أثناء الثورة أي شخص ومن هنا لا يمكن أن أتحمل مسؤولية إصدار ذلك البيان .. أنني حتى سنة 1959 لم أكن عضواً في اللجنة المركزية ولم أعط أي مركز غير مركز المستقبلات والحضور في الإحتفالات ولكن المهيم الرأس في هذا الموضوع هو عامر عبدالله، وطبيعي أن يتخذ كل عضو المسؤولية على السكرتير بصفته سكرتيراً..." (124)، ولكن هذا الاعتراف والمعلومات التي أدلى بها البستاني لم تكن بالمعلومات السرية التي تقوض جذور وأسرار الحزب ولكن معلوماته هي بالأحرى يمكن تسميتها بالمعلومات المعلومة ولكنها من جانب آخر تمثل أنتكاسة للقناعات كواد وأعضاء الحزب الشيوعي الذين ينظرون لقادتهم البارزين بعين الإعجاب وليس يدينون وينددون بالحزب ويدمغونه بالانحراف عن مبادئه ومنهم البستاني الذين سبق وأن أستقبلوه بحفاوة بالغة عند عودته للعراق.

ولكن هذا الاعتراف لم يكن من السهولة بالنسبة للبستاني ولم يمنع عنه التعذيب في أقبية البعثيين، فيصف هاني الفكيكي أحد قادة حزب البعث آنذاك عن ظروف تعذيب الشيوعيين بالقول: " كان التعذيب يجري بأكثر أشكاله بدائية وتأثيره وفي بعض الأحيان لم يكن يقصد أنتزاع مزيد من المعلومات بقدر ما كان تكراراً ثارياً للتعذيب" (125) . وينقل الدكتور تحسين معلقة الذي كلف لعيادة بعض المرضى في قصر النهاية من الشيوعيين فيصف الحالة التي شاهدها بالقول : "...ذهبت الى هناك وبدأت من السرداب فرأيت سلام عادل نائماً وسط القاعة طاوياً نفسه على الأرض مشدود العينين ومدى وعبد الرحيم شريف العاني بنفس الحالة وحسن عوينه وعبد القادر اسماعيل وحمدى ايوب العاني وآخرين لم أتعرف عليهم وكانوا بحالة مزرية ينامون مباشرة على ارضية السرداب الرطبة " (126) . وبهذا الرأي ومن احد قادة البعث يبين أن شدة التعذيب التي مورست ضد المعتقلين تتم عن ثار للقوميين، كما يدعون تبريراً، تجاه خصمهم الشيوعي.

وفي السياق نفسه يذكر القيادي الشيوعي صالح مهدي دكلة الذي أعتقل في قصر النهاية عن النقاش الذي دار بين الشيوعيين ومن بينهم عبد القادر إسماعيل، عصام القاضي، شريف الشيخ، حمدي ايوب، عدنان جلميران، علي حسين الرشيد، ابن عم قائد الفيلق ماهر الرشيد، سلطان ملا علي وباسم مشتاق والكل يحثني على التعتل لان الثورة ليست إلا ثورة وطنية ونحن الذين اخطأنا تقدير الموقف، فلم التفت الى اي منهم سوى عبد القادر اسماعيل البستاني الرجل الاشيب موجها اليه الكلام: هل انت مقتنع بما يقال يا ابو أحمد، وهي الكنية التي كنا قد اعتدنا ان نخاطبه بها، فإذا به يتلثم وتغورق عيناه بالدموع (127) . هذا الموقف يعزز اعترافه الذي أنتزع منه بالقوة ويعود بالجانب الرئيسي

لعوامل فيزيائية ومدى طاقة الإنسان على تحمل التعذيب الجسدي ولكنه في الجانب ذاته كان على أيمان بأهدافه التي ناضل من أجلها.

وأنقل البستاني مع المعتقلين الشيوعيين الآخرين الى سجن نقرة السلطان حيث بقي منهمكاً في رعاية مساحة أرض خضراء صغيرة زرعتها بالقرب من غرفة بالقلعة القديمة كما يشير الى ذلك الشاعر عباس البدري احد المعتقلين مع البستاني (128).

وبعد نقله لسجن نقرة السلطان رأت الحكومة مبرراً قانونياً لبقائه في السجن ففتحت القضية المرفوعة ضده في عام 1960 من قبل المشتكيان (ياسين حبيب وعبدالأمم يسر) بتقديم طلب الى حاكم جزاء بغداد بعد ورود أمر القاء القبض عليه مطالبين بتحديد موعد جديد للمرافعة (129)، وقدم الطلب من قبل محمد احمد جزاء بغداد الأول وحددت المحكمة يوم 1963/5/29 موعد للمرافعة (130)، ولعدم حضور البستاني الذي كان محتجزاً في سجن نقرة السلطان أقترح حاكم جزاء بغداد على الحاكم العسكري العام: أن المحكمة ترى من الضروري تعيين يوم جديد للمرافعة وترى هذه المحكمة أن حسم القضية من قبل المجلس العرفي العسكري أضمن للمصلحة العامة ومتطلبات الأمن (131)، وكان رد الحاكم العسكري رشيد مصلح لمحكمة جزاء بغداد: "...لانرى مبرراً لوضع اليد على الدعوى من قبل هذه الحاكمية ويرجى تأجيلها لحين انتهاء التحقيق الجاري مع المتهم عبدالقادر اسماعيل" (132)، فكتب محمد أحمد حاكم جزاء بغداد الى مأمور شرطة السراي بتبليغ المتهم عبدالقادر اسماعيل والمشتكيان بتأجيل القضية لحين انتهاء التحقيق مع المتهم المذكور (133).

وبالرغم من التأجيل في قضية البستاني الا أن حدثاً طرأ على المشهد العراقي تمثل بسقوط نظام البعث بانقلاب 18 تشرين الثاني 1963 بقيادة عبدالسلام عارف الذي شكل وصوله نوع من الهدنة سيما مع الشيوعيين فبقيت قضايا الشيوعيين كما هي دون حل حتى أعيد فتح القضية من جديد بعد انتهاء الحاجة للتحقيق معه من قبل المجلس العرفي العسكري الأول، فقدمت رئاسة الهيئة التحقيقية الثالثة في مديرية السجون العامة الى مديرية الأمن العامة طلباً لتزويدهم بمعلومات عن البستاني وما يوجد ضده من معلومات في أضيابير وسجلات الحرس القومي المنحل (134)، فكان رد الأمن العامة بأنه من أقطاب الحزب الشيوعي العراقي السري المعروفين وأحيل الى المجلس العرفي العسكري في أوائل ثورة 14 رمضان 1963 (135).

فأرسل حاكم جزاء بغداد طلب الى معاونية شرطة السراي لإحضار المتهم المذكور لتعيين موعد جديد للمرافعة (136)، وإحضار عبدالقادر اسماعيل من سجن نقرة السلطان وتعيين يوم 31 تموز 1965 موعد للمرافعة (137)، ولعدم حضور المشتكي الثالث (عبد عباس الزبيدي) من أهالي البصرة تقرر تأجيل الدعوى الى يوم 1965/8/8 (138)، وقررت المحكمة في الجلسة حبسه لمدة سنة وتغريمه مبلغ (700) دينار للمشتكين للأضرار التي وقعت عليهم (139).

وفي السياق نفسه، وبعد انقضاء الدعوة التي رفعت بحقه أحيل الى محكمة أمن الدولة بتهمة الشيوعية وتشكلت المحكمة في 1966/7/16 برئاسة العميد نجم عبدالله العاني وناقشت البستاني الذي بدأ أكثر قوة وتماسكاً عن السابق عندما وقع في قبضة

انقلابي الثامن من شباط ويبدو أن هذا يعود الى سياسة التنفيس التي أنتهجها حكم الأخوين عارف بحق القوى الوطنية ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي فدافع بدوره عن حزبه الذي أفشى بأسراره في السابق، وأشار الى انه يتحمل مسؤولية جريده اتحاد الشعب التي كان هدفها ودافعها هو "الكفاح ضد الاستعمار وخدمة الشعب"، ولم يكتفي بذلك بل ودافع عن حزبه عن أحداث الموصل وكركوك وعدها من "عمل الشركات الأجنبية وعناصر أخرى هي التي قامت بمذابح كركوك والموصل ولا دخل للحزب الشيوعي بذلك وان المعركة التي كانت تقوم في بلادنا كان في طليعتها الشيوعيين ثم أضاف يقول : بأن الحزب الشيوعي العراقي لا يمكن ان يكون غير وطني وان الشيوعية على حد قوله سوف تعم كافة بقاع العالم وانه مؤمن بالشيوعية التي لا تتعارض مع الدين". ويبدو أنه أستهجن ما اصابه بعد النكسة التي حلت به بعد انقلاب الثامن من شباط، أذ بدى متبرماً من الوضع ووصف ما حدث في الثامن من شباط 1963 و18 تشرين الثاني 1963 بأن "كلاً منهما انقلاب لا ثورة"، ونتيجة لموقفه هذا حكمت المحكمة على البستاني بالحبس لمدة ست سنوات على ان تحتسب من تاريخ موقوفته في 19 شباط 1963 لغاية تاريخ اصدار قرار الحكم عليه الموافق في 1965/8/8، ووضعته تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين تنفذ بحقه عند انتهاء محكوميته وعد جريمته سياسية بالنظر لأن الدافع لإرتكابها هو سياسي ولأنها من الجرائم المخلة بالأمن، على ان تنفذ العقوبة بالتعاقب مع محكوميته السابقة في القضية المرقمة 960/ج/279 (140).

وبعد صدور قرار الحكم بحق البستاني صدر قرار العفو بحقه في 13 نيسان 1968 في عهد الرئيس عبدالرحمن عارف ولكنه بقي حبيساً في داره نتيجة للمراقبة حوله، وفي خضم التحولات التي رافقت انقلاب 17 تموز 1968 ووصول البعث مجدداً وسياسة التنفيس النسبي التي أتبعوها تجاه السياسيين في البدء، ومنهم الشيوعيين فقدم البستاني طلباً في 1968/10/27 لنقابة المحامين لتسديد بدلات الاشتراك في النقابة للعوام 1968-1961 لتجديد انتماءه النقابي لضمان حقوقه فيها، ووافقت النقابة بدورها على استيفاء بدلات الاشتراك من قبله مع استثناء فترة السجن من 1966/7/16 ولغاية 13 نيسان 1968 (141). يصف أحد الحقوقيين المسؤول عن تقاعد نقابة المحامين بأنه عند مراجعته للنقابة جاء برفقة شقيقه عبدالله البستاني فكان مثقل في سيره ويتجنب الحديث ممن حوله كي يجنبهم على ما يبدو مراقبة الأمن كونه من الشخصيات التي بقت دوائر الأمن تحوم حولها لكونه من الشخصيات الشيوعية المعروفة (142).

وبالرغم من ذلك حاول عبدالقادر البستاني تبييض صفحته التي رسمت بعد انقلاب الثامن من شباط 1963، ودوره كشيوعي فيذكر ثابت حبيب العاني بصدد ذلك: " في عام 1969 طلب البستاني أن يلتقي بالمكتب السياسي، وانتدبني المكتب السياسي للقاء به، وأثناء الحديث قال البستاني...أنت تعرفني معرفة جيدة فلا أقود تنظيم ولا عندي معلومات ولا إسرار كل ما هنالك انا كنت واجهة للحزب، وفي الحقيقة كان قوله صحيحاً، لأن عبد القادر اسماعيل كان في حينها واجهة وطنية معروفة وذو تاريخ وطني، وسألني أيضاً ما هو موقف الحزب مني؟ وقلت له لنتكلم بصراحة...إن خروجك في التلفزيون يا عبد القادر كان سبباً في انهيار عناصر عديدة من الرفاق في السجن.

فاجاب هذا صحيح. وقال انا لم أبوح بأي شيء. لقد طالبوني بشتن الاتحاد السوفيتي، فرفضت، ومارسوا التعذيب والضغط وانفجر في البكاء، وفي الختام قال إن امنيتي ان ابقى شيوعياً، فذهبت بعدها الى المكتب السياسي وأخبرت الرفاق بتفاصيل اللقاء فطلبوا مني ان أبقى على اتصال مباشر به، لقد توجه البعثيون نحو عبد القادر اسماعيل لاحقاً وفي عام 1969، وقالوا له لا نريد منك شيئاً فقط نعطيك غرفة في جريدة الثورة وتجلس فيها، فقال لهم اذا كنت اريد ان أعمل فسأعمل مع حزبي، ورفض طلبهم رفضاً قاطعاً، وهذا ما قاله لي، لقد ضعف البعض ولم يتحولوا إلى اعداء أو عملاء للأجهزة الأمنية والسلطات الجائرة، فإن قسوة التعذيب الفريد من نوعه قد أجبر البعض على الاعتراف (143).

وبدأ البستاني على ما يبدو يخطو طريقاً آخر هو الانزواء بعيداً عن تلك التحولات فقدم طلباً الى نقابة المحامين في 1969/7/2 بإحالته على التقاعد (144)، واجتمعت لجنة نقابة المحامين للنظر في طلبه في الثامن من آب 1969 ومنح راتباً تقاعدياً قدره (108,750) ديناراً (145).

ولكن تلك النكسة في حياته السياسية بعد انقلاب 8 شباط تركت أثراً عميقاً في نفسه معبراً عن ندمه كما يذكر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي آنذاك، باقر ابراهيم الموسوي: "بعد إطلاق سراحه وأعتزاله السياسة، قضى حياته نادماً على تلك السقطة السياسية، والتقى به الدكتور صفاء الحافظ، في عام 1978 حينما كنت على رأس قيادة الحزب، وحدثني عن ندمه على مواقفه تلك، فبعثت بواسطته بالتحيات لعبد القادر اسماعيل، بهدف تشجيعه على التماسك والثقة بالمستقبل، فأبلغني الحافظ بسروره لذلك (146).

وبالرغم من ذلك فإن البستاني بقي منزوياً في داره في منطقة الكرادة ببغداد مع شقيقته الدكتورة بثينة البستاني (147)، لازمه مرض الشيخوخة الذي أثقل حياته وبقي بعيداً عن أي نشاط سياسي مقل من خروجه خوفاً من الحاق الضرر بالآخرين وبقت مراجعته مقتصرة على نقابة المحامين تارة يقدم طلباً لتخفيض رسوم السفر لغرض السفر للعلاج (148) وتارة أخرة يطالب بصرف راتبه لسفره خارج العراق من اجل العلاج (149) فيذكر المحامي جعفر يوسف جعفر مسؤول تقاعد المحامين بأنه في هذه الزيارة الوحيدة التي سلم على الجميع وسمعنا بعد ذلك نبأ وفاته (150)، في 29 كانون الأول 1979 (151).

هوامش البحث ومصادره

- (1) نقابة المحامين العراقيين، هيئة صندوق تقاعد المحامين-بغداد، أضبارة عبدالقادر اسماعيل البستاني، رقم الاضبارة 8، رقم قرار الأحالة على التقاعد 969/8.
- (2) تشير بعض المصادر ومنها المصادر الحكومية بأن أصل والد عبدالقادر البستاني من أفغانستان وهو ما يؤكدته حكمت محمد فرحان أحد الذين واكبوا البستاني، مقابلة بتاريخ 2013/6/16.
- (3) عبدالله هو الشقيق الثالث لعبد القادر وأصبح أستاذاً في كلية الحقوق لم تكن له ميول يسارية ولم ينتمي للحزب الشيوعي العراقي وتزوج من ابنة جميل المدفعي.
- (4) مقابلة مع حكمت محمد فرحان، 2013، (بغداد).
- (5) كانت عفيفة عضو في رابطة الدفاع عن حقوق المرأة بينما كانت بثينة عضواً في الحزب الشيوعي العراقي، مقابلة مع سافرة جميل حافظ 2013/6/16، (بغداد).
- (6) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق، ص310. أسم الدار ومكانها وتاريخ النشر بالنسبة لكل المصادر
- (7) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقى، لندن، 2006، ص109.
- (8) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص310.
- (9) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص61.
- (10) عبدالرزاق مطلق الفهد، رواد الفكر الاشتراكي، ص132.
- (11) عبدالفتاح أبراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص204، ص274.
- (12) سيف عدنان، الحلقة الاشتراكية الأولى في العراق، ملحق جريدة المدى، 2013/1/20.
- (13) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص311.
- (14) المصدر نفسه، ص311-314.
- (15) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925-1946 موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1982، ص34.
- (16) الثقافة الجديدة في لقاء مع الاستاذ حسين جميل، بواكير الحركة الوطنية، العدد4، نيسان1978، ص58.
- (17) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص119. غير موجود؟؟
- (18) عامر حسن فياض، المصدر السابق، ص187-188.
- (19) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص81. غير موجود
- (20) حسن جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1978، ص189.
- (21) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص118.
- (22) فؤاد حسين الوكيل المصدر السابق، ص66.
- (23) الثقافة الجديدة في لقاء مع الأستاذ حسين جميل، ص58.
- (24) حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1978، ص207-208.
- (25) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص72.
- (26) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص58.
- (27) طالب مشتاق، أوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي 1900-1958، دار العربية للطباعة، بيروت 1989، ص191-193.
- (28) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص84.

- (29) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص134.
- (30) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، صص84-85.
- (31) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص165.
- (32) مليح صالح شكر، 69 عاماً على وفاة الصحفي العراقي أبراهيم صالح شكر، "الزمان"، 10 آيار 2013.
- (33) كاظم حبيب وزهدي الداودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003، ص126.
- (34) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة التكون وبدايات التحرك، الدار الوطنية للتوزيع والأعلان، بغداد، 1981، صص234-235.
- (35) فائق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، دون مكان للطبع، لندن، 1985، ص25.
- (36) "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد3، نيسان 1929، ص98.
- (37) "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد4، آيار 1929، ص189.
- (38) "المستقبل"، العدد 5، حزيران 1929، ص127.
- (39) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، المصدر السابق، ص61.
- (40) مذكرات عزيز شريف، شباط 2010، ص20، مذكرات منشورة على موقع الناس.
- (41) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص76.
- (42) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص113.
- (43) ملفه عبدالقادر اسماعيل البستاني، نقابة المحامين، ملفه رقم 1218، العنوان منح أجازة مزاوله مهنة عام 1931.
- (44) مليح صالح شكر، 69 عاماً على وفاة الصحفي العراقي أبراهيم صالح شكر.
- (45) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص62.
- (46) عامر حسن فياض، المصدر السابق، ص312.
- (47) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص123.
- (48) قدم عبدالقادر اسماعيل لوزارة الداخلية في 1931/11/19، لوزارة الداخلية لمنحه أجازة إصدار جريدة الأهالي وكان رد الوزارة بالموافقة في 1931/12/12 بشرط أن تراعي احكام قانون المطبوعات وإرسال نسختين من الجريدة الى وزارة الداخلية والمعارف للمزيد ينظر: دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، ملفه رقم 10315، م/منح اجازة إصدار صحيفة الأهالي 1931/12/12.
- (49) محمد حديد، المصدر السابق، ص124.
- (50) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص309.
- (51) سالم عبيد النعمان، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (إعادة التأسيس واكتمال بنائه ودوره الفاعل في الحركة الوطنية، المدى، دمشق، 2007، ص27.
- (52) "اتحاد الشعب"، العدد22، 1959/2/20.
- (53) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفه نقابة المحامين، م/طلب عبدالقادر اسماعيل البستاني الى رئاسة نقابة المحامين في 1933/12/31.
- (54) المصدر نفسه، نقابة المحامين-بغداد، العدد 59، 1934/1/3، م/منح اجازة غير محدودة.
- (55) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص67.
- (56) زكي خيرى، المصدر السابق، ص78.
- (57) فائق بطي، المصدر السابق، ص39.
- (58) سالم عبيد النعمان، المصدر السابق، ص29.

- (59) حنا بطاطو، ص ص72-73.
- (60) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص313.
- (61) حنا بطاطو، العراق، ثلاثة أجزاء، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992، ص65.
- (62) حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، 1990، ص72.
- (63) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ص38. غير كامل
- (64) خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، دار الوراق، لندن، 1996، ص396.
- (65) حازم المفتي، ص102.
- (66) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، 1982، ص129.
- (67) مذكرات كامل الجادرجي، ص45.
- (68) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 10 أجزاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط7، 1988، ج4، ص251.
- (69) وزارة الداخلية، محاضر اجتماعات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة 1937، رقم الأضبارة 9/44، ص4.
- (70) المصدر نفسه، 7
- (71) المصدر نفسه، ص15.
- (72) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص96-98.
- (73) حازم المفتي، المصدر السابق، ص142.
- (74) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب، ص130.
- (75) حازم المفتي، المصدر السابق، ص142.
- (76) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص144.
- (77) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص259.
- (78) عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجيئات السياسية في العراق 1908-1958، بغداد، 2003، ص50.
- (79) مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، 6 أجزاء، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ج1، ص44.
- (80) المصدر نفسه، ص24.
- (81) المصدر نفسه، ج2، ص ص247-248.
- (82) المصدر نفسه، ج1، ص24.
- (83) عبدالله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط (دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب)، دار (ن)، للنشر والطباعة، دمشق، 2008، ص155.
- (84) "صوت الشعب"، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي المنعقد في بيروت بتاريخه 31 كانون الأول 1943.
- (85) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص252-253.
- (86) عبدالله حنا، المصدر السابق، ص157.
- (87) بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، 1995، ص97.

- (88) عبدالله حنا، المصدر السابق، ص157.
- (89) "النضال"، العدد3021، السنة الخامسة عشرة، 20 آيلول 1954.
- (90) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق، جزآن، ج1، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966، ص36.
- (91) مجيد مسعود، محطات في مسيرة عبد القادر أسماعيل البستاني، الثقافة الجديدة، العدد322-323، 2007، ص ص127-128.
- (92) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص125.
- (93) مقابلة مع هادي الطائي أخذ المستقبلين لعبد القادر في مطار بغداد 17 حزيران 2013،
- (94) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق 1958-1963، جزآن، 1966، ج2، ص26.
- (95) عبد القادر اسماعيل البستاني، م/جلسة الهيئة الإدارية لنقابة المحامين 205، العدد 10234، 1958/9/17.
- (96) مقابلة مع عزيز محمد، 2013/7/8 (أربيل).
- (97) عبدالفتاح علي البوتاني، العراق (دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958-8 شباط 1963)، دار الزمان، دمشق، 2008، ص158.
- (98) "اتحاد الشعب"، العدد 4، 28 كانون الثاني 1959 (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي).
- (99) أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، دار ثاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2012، ص156.
- (100) مجيد خوري، المصدر السابق، ص167.
- (101) "اتحاد الشعب"، العدد 14، 9 شباط 1959.
- (102) أحمد باش أعيان، انقلاب 14 تموز 1958 في العراق (خلفياته وذبوله مع موجز عن العهد القاسمي 1958-1963)، دار الحكمة، لندن، 2013، ص163.
- (103) أوريل دان، المصدر السابق، ص272.
- (104) المصدر نفسه، ص263.
- (105) زكي خيرى، صدى السنين، ص214.
- (106) الحركة الشيوعية في العراق، ص137.
- (107) مقابلة مع عزيز محمد، 2013/7/8.
- (108) أوريل دان، المصدر السابق، ص281.
- (109) غادة فائق، عامر عبدالله ودوره الفكري والسياسي 1924-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، 2014، ص68.
- (110) مقابلة مع حكمت محمد فرحان، 2013/6/16.
- (111) رسالة من باقر أبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ 2013/6/18.
- (112) أوريل دان، المصدر السابق، ص327.
- (113) مجيد خوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974، ص ص190-206.
- (114) وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة، تقرير خاص (سري للغاية)، العدد442، بغداد 1960/1/16، نقلاً عن عبدالفتاح علي البوتاني، من أرشيف جمهورية العراق الأولى الحركة الشيوعية في تقارير مديرية الأمن العامة 1958-1962 (دراسة تاريخية سياسية)، مطبعة حاجي هاشم، أربيل، 2010، ص99.
- (115) أحمد باش أعيان، المصدر السابق، ص169-170.
- (116) هو قانون رقم (24) لسنة 1954 وتنص المادة (41) من القانون تلغى اجازة الصحف والمجلات كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933 كل الصحف التي

تروج لإشاعة الفوضى وبث التفرقة بين أبناء الشعب والتمويل من مصادر سرية بقصد ترويح مبادئ حرمها القانون ..ووضعت شروطاً ان تتحدد لى صاحب المطبوع بعض الشروط اللازمة لكي يكون اهلاً لأداء رسالة الصحافة وان يدفع تأميناً أقصاً (500) دينار للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج 9، ص 151.

(117) دار الكتب والوثائق، وزارة العدل رقم الملف 864، قرارات محكمة جزاء بغداد، م/القضية المقدمة من قبل ياسين حبيب وعبدالامام يسر ضد المتهمين عبدالقادر اسماعيل ويحيى صالح لقذفهما في جريدة اتحاد الشعب رقم الدعوة 279/ج/1960.

(118) دار الكتب والوثائق، ملف رقم 864، مديرية شرطة لواء بغداد (الإدارة)، الى مديرية شرطة السراي، م/القضية رقم 60/43 سراي العدد 42041/12/1، كانون الأول 1960.

(119) الملف نفسه، مديرية شرطة لواء بغداد-الأستخبارات (سري)، م/القبض على متهم، العدد 11383، 1960/12/31.

(120) الملف نفسه، محكمة جزاء بغداد، الى مركز شرطة الشراي (مستعجل جداً)، العدد 3535 .

(121) اوريل دان، المصدر السابق، ص ص 362-363.

(122) "الفجر الجديد" (جريدة)، العدد 539، آذار 1963.

(123) "الجماهير"، العدد 26، 11 آذار 1963.

(124) مديرية الأمن العامة، الكتاب الأسود "أعترافات الشيوعيين"، بغداد، 1963، ص ص 27-28.

(125) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي)، مؤسسة المنارة، بيروت، 1992، ص ص 258-259.

(126) علي كريم سعيد عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب)، مطبعة المعارف، بغداد، 2005، ص 200.

(127) صالح مهدي دكلة، من الذاكرة (سيرة حياة)، المدى، دمشق، 2000، ص 101.

(128) <http://www.dorar128.com/threads/3071> (-) aliraq.net

(129) دار الكتب والوثائق، ملف رقم 864، م/أعادة فتح الدعوة المرقمة 279/ج/1960، الى حاكم جزاء بغداد الأول، 1963/3/4.

(130) الملف نفسه، وزارة العدل، رئاسة الأذعاء العام، العدد م ع/38/30، 1963/3/29 .

(131) الملف نفسه، محكمة جزاء بغداد، الى الحاكم العسكري العام، العدد 1138، 1963/5/29.

(132) الملف نفسه، وزارة الدفاع -مقر الحاكم العسكري العام، م/تأجيل دعوى، العدد 3389/4، 1963/6/4.

(133) الملف نفسه، قرار الحاكم الأول، م/تأجيل الدعوى، 1963/6/9.

(134) الملف نفسه، محكمة جزاء بغداد الأول، الى:معاونية شرطة السراي، العدد 1299، 1965/3/31.

(135) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملف نقابة المحامين، مديرية السجون العامة، (سري ومستعجل)، الى مديرية الأمن العامة، العدد 6760/1/5، 1964/11/24.

(136) الملف نفسه، نقابة جمهورية العراق-نقابة المحامين، الى رئاسة الهيئة التحقيقية الثالثة في مديرية السجون العامة، العدد 663، 1964/12/14.

(137) دار الكتب والوثائق، ملف رقم 864، محكمة جزاء بغداد، الى مأمور مركز شرطة السراي، العدد 952، 1965/5/26.

(138) الملف نفسه، محكمة جزاء بغداد/ الى مديرية شرطة بغداد، العدد 1399، 1965/7/31.

(139) الملف نفسه،

(140) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملف نقابة المحامين، محكمة أمن الدولة الأولى-بغداد، الرقم 311

/4448/65، 1968/11/4، ارسال صورة من قرار الحكم والتجريم الخاص بالمحامي عبدالقادر اسماعيل البستاني.

- (141) عبد القادر اسماعيل البستاني، ملفه نقابة المحامين، جلسة 1968/11/4 لنقابة المحامين.
- (142) مقابلة مع المحامي جعفر يوسف جعفر، 2014/2/17 (بغداد).
- (143) ثابت حبيب العاني، صفحات من السيرة الذاتية 1922-1998، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2014، ص304.
- (144) عبد القادر اسماعيل البستاني، ملفه نقابة المحامين، هيئة صندوق تقاعد المحامين، العدد 42، 1969/7/2.
- (145) الملفه نفسها، هيئة صندوق تقاعد المحامين، قرار هيئة صندوق تقاعد المحامين، العدد 969/8، 1969/8/3.
- (146) رسالة من باقر إبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ 2013/6/18.
- (147) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص145.
- (148) ملفه نقابة المحامين، 1978.
- (149) الملفه نفسها.
- (150) جعفر يوسف جعفر/مقابلة في 2014/2/17.
- (151) عبد القادر اسماعيل البستاني، ملفه نقابة المحامين، نعي نقابة المحامين بوفاة عبد القادر اسماعيل البستاني/1979/12/30.

المصادر

الوثائق الغير منشورة

1. دار الكتب والوثائق، وزارة العدل رقم الملفه 864، قرارات محكمة جزاء بغداد، م/القضية المقدمة من قبل ياسين حبيب وعبد الامام يسر ضد المتهمين عبد القادر اسماعيل ويحيى صالح لقتلهما في جريدة اتحاد الشعب رقم الدعوة 279/ج/1960.
2. نقابة المحامين العراقيين، هيئة صندوق تقاعد المحامين-بغداد، أضبارة عبد القادر اسماعيل البستاني، رقم الاضبارة 8، رقم قرار الأحالة على التقاعد 969/8.

الوثائق المنشورة

1. مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، 6 أجزاء، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ج1.
 2. مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق 1958-1963، جزآن، 1966، مديريةية الأمن العامة ج2.
 3. مديريةية الأمن العامة، الكتاب الأسود "أعترافات الشيوعيين"، بغداد، 1963.
- ### الاطاريح والرسائل الجامعية
1. غادة فائق، عامر عبدالله ودوره الفكري والسياسي 1924-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، 2014.

الكتب العربية والمعرية

1. أحمد باش أعيان، انقلاب 14 تموز 1958 في العراق (خلفياته وذيوله مع موجز عن العهد الفاسمي 1958-1963)، دار الحكمة، لندن، 2013.
2. ثابت حبيب العاني، صفحات من السيرة الذاتية 1922-1998، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2014.
3. حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، 1990.
4. حنا بطاطو، العراق، ثلاثة أجزاء، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992.
5. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925-1946 موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1982.
6. خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، دار الوراق، لندن، 1996.
7. طالب مشتاق، أوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي 1900-1958، دار العربية للطباعة، بيروت 1989.
8. محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقى، لندن، 2006.
9. عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق 1908-1958، بغداد، 2003.
10. سالم عبيد النعمان، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (إعادة التأسيس واكتمال بنائه ودوره الفاعل في الحركة الوطنية، المدى، دمشق، 2007.
11. سيف عدنان، الحلقة الاشتراكية الأولى في العراق، ملحق جريدة المدى، 2013/1/20.
12. بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، 1995.
13. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، 1982.
14. عبدالله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط (دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب)، دار (ن)، للنشر والطباعة، دمشق، 2008.
15. عبد الفتاح أبراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2004.
16. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة التكون وبدايات التحرك، الدار الوطنية للتوزيع والأعلان، بغداد، 1981.
17. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986.
18. علي كريم سعيد عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب)، مطبعة المعارف، بغداد، 2005.
19. عبد الفتاح علي البوتاني، العراق (دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958-8 شباط 1963)، دار الزمان، دمشق، 2008.
20. كاظم حبيب وزهدي الداودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003.
21. هاني الفيككي، أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي)، مؤسسة المنارة، بيروت، 1992.
22. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974.

23. مجيد مسعود، محطات في مسيرة عبدالقادر أسماعيل البستاني، الثقافة الجديدة، العدد 322-323، 2007.

الصحف والمجلات

1. "اتحاد الشعب"، العدد 4، 28 كانون الثاني 1959 (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي) .
2. "صوت الشعب"، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي المنعقد في بيروت بتاريخه 31 كانون الأول 1943.
3. "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد 3، نيسان 1929.

المقابلات الشخصية

1. رسالة من باقر إبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ 2013/6/18.
2. جعفر يوسف جعفر/مقابلة في 2014/2/17.
3. مقابلة مع حكمت محمد فرحان، 2013/6/16.
4. مقابلة مع سافرة جميل حافظ 2013/6/16، (بغداد)
5. مقابلة مع عزيز محمد، 2013/7/8 (اربيل) .